الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: اقتصاد دولي
تخصص: اقتصاد دولي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطالب:

يحياوي أحمد

تحت عنوان:

العلاقات التجارية الجزائرية الصينية: من التعاون الاقتصادي إلى الشراكة الإستراتيجية

لجنة المناقشة:

د. طيبي حمزة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيســا
د. الأخضر لقليطي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقررا
د. عماري تقي الدين	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

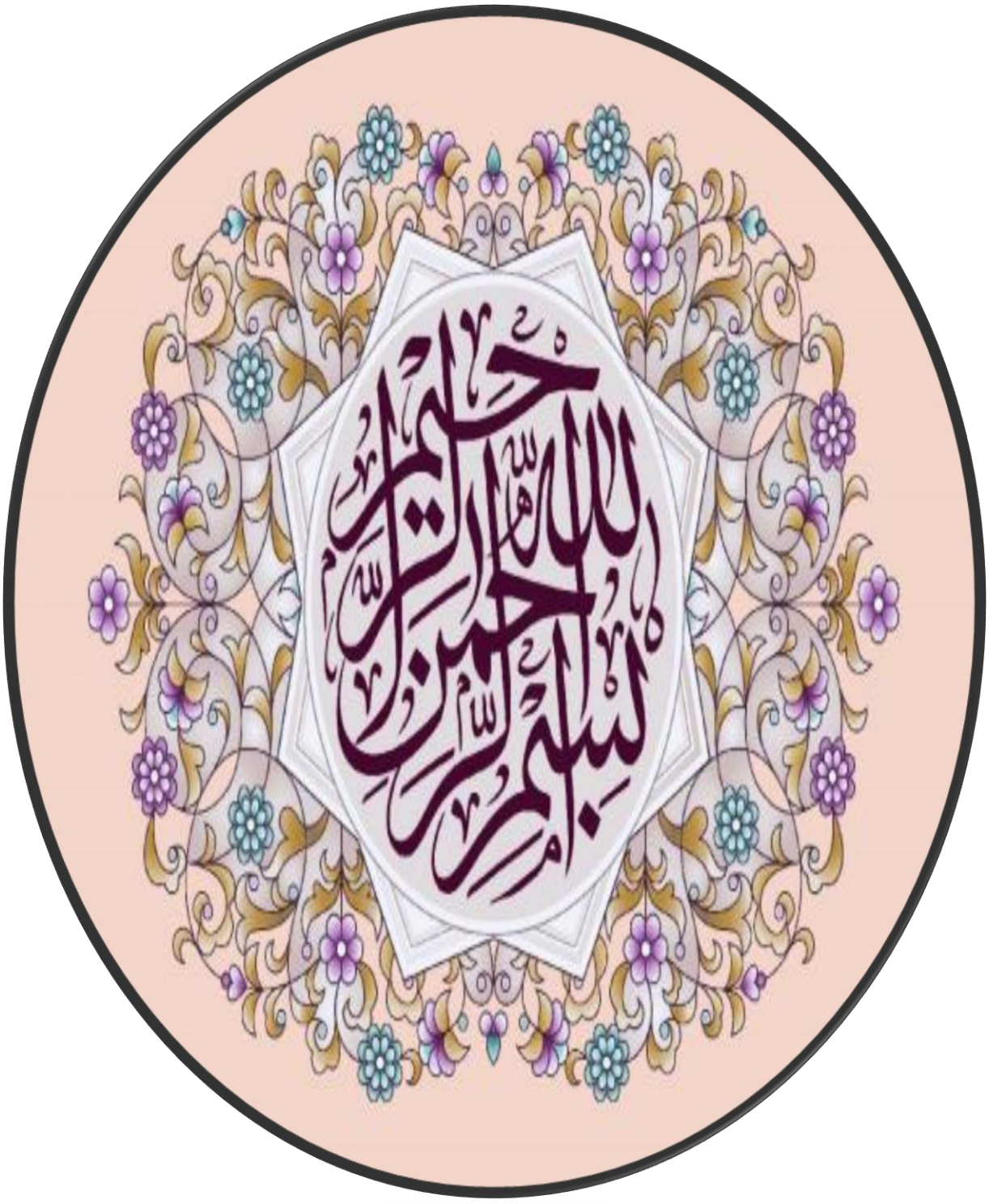
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات'

وما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه'

فاللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا.

يقودني شرف الوفاء والاعتراف بالجميل أن أتقدم بعظيم الامتنان

إلى كل من كان لي سندا ودعما في انجاز هذا العمل،

فمن علمني حرفا كنت له عبدا ....

إلى أستاذي و مؤطري: الدكتور لقليطي لخضر

فهرس المحتويات

المحتويات

شكر وتقدير.....

مقدمة .....()

الفصل الأول: أبعاد التنظيم التجاري الدولي 6

المبحث الأول: الخلفية النظرية للتجارة الدولية.....7

المطلب الأول: تعريف التجارة الدولية.....7

الفرع الأول: تعريف التجارة الدولية وماهية المبادلات بين الدول.....7

الفرع الثاني: أنواع التجارة الدولية 8

الفرع الثالث: أسباب قيام التجارة الدولية 8

المطلب الثاني: تطور التجارة الدولية 9

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن تطور لبتجارة الدولية.....9

الفرع الثاني: مراحل تطور التجارة الدولية عبر العصور 10

المطلب الثالث: خصائص التجارة الدولية.....11

الفرع الأول:خصائص التجارة الأوروبية. 12

الفرع الثاني: بلدان آسيا.....13

الفرع الثالث: التجارة الخارجية للبلدان النامية 14

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الدولية 17

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية للتجارة الدولية.....17

الفرع الأول: نظرية النفقات المطلقة (آدم سميث 1723-1790) 17

الفرع الثاني: نظرية النفقات النسبية دافيد ريكاردو (1772-1823).....19

الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل (1806-1873).....19
المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية 19
الفرع الأول: نظرية وفرة عوامل الإنتاج لهكشر أولين 20
الفرع الثاني: لغز ليونتيف في التجارة الدولية 20
المطلب الثالث: النظريات الحديثة 21
الفرع الأول: المدخل المرتكز على جانب الطلب 21
الفرع الثاني: المدخل المرتكز على جانب العرض 22
المبحث الثالث: المحددات السياسية والاقتصادية للصين والجزائر 24
المطلب الأول: الاصلاحات السياسية في الصين والجزائر 25
الفرع الأول: الاصلاحات السياسية في الصين.....25
الفرع الثاني: الاصلاحات السياسية في الجزائر 30
المطلب الثاني: التحولات الاقتصادية في الصين والجزائر 33
الفرع الأول: التحولات الاقتصادية في الصين.....33
الفرع الثاني: التحولات الاقتصادية في الجزائر 38
خلاصة الفصل الأول.....40
الفصل الثاني :واقع وتحديات العلاقات الجزائرية الصينية 41
المبحث الأول: العلاقات الإقتصادية الجزائرية الصينية 42
المطلب الأول: مكانة الصين في الاقتصاد العالمي 42
المطلب الثاني: المبادلات التجارية الجزائرية الصينية 49

المطلب الثالث: الاستثمارات الصينية في الجزائر 51
المبحث الثاني: معوقات العلاقات الجزائرية الصينية..... 54
المطلب الأول: التنافس الأمريكي 55
المطلب الثاني: التنافس الفرنسي الصيني على الجزائر 60
المطلب الثالث: المعوقات الاقتصادية 61
المبحث الثالث: آفاق الشراكة الجزائرية الصينية 64
المطلب الأول: الشراكة الصينية الجزائرية 64
المطلب الثاني: مشروع ميناء الحمدانية بشرشال: 70
المطلب الثالث: متطلبات نجاح انضمام الجزائر في مبادرة الحزام والطريق.....74
خلاصة الفصل الثاني 76
الخاتمة.....78-79
قائمة المصادر والمراجع.....80
الملخص.....88

مقدمة

تعتبر التجارة الدولية من أبرز الأنشطة الاقتصادية التي تساهم بشكل كبير في نمو وتطور الإقتصادات الوطنية على مستوى العالم. فمن خلال التجارة بين الدول، يتم تبادل السلع والخدمات التي تلبي احتياجات الأسواق المختلفة، مما يسهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدان. وقد شهدت التجارة الدولية تطورًا ملحوظًا على مر العصور، حيث بدأت تتوسع لتشمل دولًا من مختلف القارات، وهو ما أتاح للعديد من الدول الاستفادة من الموارد والفرص الاقتصادية المتاحة في أسواق أخرى.

وفي هذا السياق، تحتل العلاقات التجارية بين الجزائر والصين مكانة هامة في إطار السياسة الاقتصادية الدولية، حيث أصبحت الصين خلال السنوات الأخيرة من أبرز الشركاء التجاريين للجزائر. فقد استطاعت الصين أن تفرض نفسها كقوة اقتصادية عالمية، مما انعكس بشكل إيجابي على العلاقات الاقتصادية مع الجزائر، وخاصة في مجالات التجارة والاستثمار.

تسعى الجزائر من خلال هذه العلاقات إلى تعزيز موقعها في الاقتصاد العالمي وتحقيق الاستفادة القصوى من فرص التعاون مع الصين، التي تُعتبر من أبرز القوى الاقتصادية الناشئة. ومن هنا، يأتي هذا البحث ليتناول العلاقة الاقتصادية الجزائرية الصينية

من خلال دراسة خلفية التجارة الدولية، النظريات الاقتصادية المفسرة لهذه التجارة، وأهم التحديات والفرص التي تواجه هذه العلاقة في ظل التحولات السياسية والاقتصادية في كلا البلدين.

من خلال هذا البحث، سنستعرض تطور التجارة الدولية وأهمية هذه العلاقة بالنسبة للجزائر والصين، مع التركيز على المعوقات التي قد تؤثر على استدامة الشراكة بين البلدين، بالإضافة إلى الفرص المتاحة لتعزيز التعاون المستقبلي بما يخدم المصالح المشتركة.

1/-إشكالية الدراسة:

تتميز السياسة الخارجية الصينية بمرونتها وقدرتها على التعامل مع الدول وفقًا لخصوصياتها والفرص الاقتصادية المتاحة فيها. وضمن هذا الإطار، تبرز الجزائر كإحدى الدول التي تندمج في هذه المقاربة الصينية التي تعتمد على التعاون الاقتصادي والتنمية المستدامة. وبناءً على ذلك، يمكن طرح الإشكالية الآتية: ما هي الإستراتيجية التي تتبعها الصين في تعاملها مع الجزائر مقارنة بالدول الأخرى؟

وتنبثق عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

ما هي أبعاد التعاون في العلاقات الصينية الجزائرية؟

كيف يمكن تفسير تأثير هذه العلاقات على التطور الاقتصادي في الجزائر؟

ما هي السيناريوهات المحتملة للتعاون المستقبلي بين البلدين في ظل التحديات الإقليمية والدولية؟

2/-الفرضيات:

أ-الفرضيةالرئيسة:

العلاقات الجزائرية الصينية هي استجابة للتطور الاقتصادي الصيني وسعيها للبحث عن أسواق جديدة لتوسيع نفوذها الاقتصادي خارج حدودها.

ب- الفرضيات الثانوية:

الاهتمام الصيني بالمناطق النامية خلق تشابكًا في المصالح مع الدول الكبرى، مما يتيح للجزائر فرصة الاستفادة من هذه الديناميكيات.

الصين والجزائر لهما محطات تاريخية مهمة، حيث كان الجانب الاقتصادي هو العنصر المهيمن في العلاقات بين البلدين.

هناك إمكانيات كبيرة للجزائر للاستفادة من التعاون مع الصين في مجالات متعددة، بما في ذلك الاستثمار والبنية التحتية والتجارة.

3/-مناهج الدراسة:

لتوجيه البحث وتحليل العلاقة بين الصين والجزائر بشكل دقيق، تم اعتماد مجموعة من المناهج التي تساعد في فهم طبيعة العلاقات والتفاعلات بين الطرفين. وتستدعي طبيعة

الموضوع المزج بين ثلاثة مناهج هي: المنهج التاريخي، المنهج الوصفي، والمنهج الإحصائي.

أ-المنهج التاريخي:

يساهم المنهج التاريخي في رصد وتحليل أهم المحطات التاريخية في مسار العلاقات الجزائرية الصينية، حيث لا يمكن فهم طبيعة هذه العلاقات دون الرجوع إلى السياق التاريخي. فقد مرّت العلاقات بين الصين والجزائر بعدة مراحل تطورية تأثرت بالتحولات الاقتصادية والسياسية التي عرفها البلدان.

ب-المنهج الوصفي:

اعتمدنا على المنهج الوصفي لتحليل طبيعة السلوك الخارجي الصيني تجاه الجزائر، واستعراض الوسائل التي استخدمتها السياسة الخارجية الصينية في تعاملها مع الجزائر والدول الأخرى. كما يساهم هذا المنهج في وصف تطور العلاقات بين الصين والجزائر وتحديد أبرز المجالات التي تميز هذه العلاقة.

ج-المنهج الإحصائي:

في هذه الدراسة ، تم الاستعانة بالمنهج الإحصائي من خلال عرض بعض النسب والأرقام والإحصائيات ذات الطابع الاقتصادي، مثل حجم التجارة الثنائية والاستثمارات الصينية في الجزائر، مع توظيف الجداول البيانية والأعمدة لتوضيح.

4/ أهمية الدراسة وأهدافها

تتجلى أهمية هذه الدراسة في تحليل أحد المواضيع الحيوية في الساحة الدولية، ألا وهو الصعود المتسارع للصين كقوة اقتصادية وسياسية على الساحة العالمية. وتتمثل أهمية هذا الموضوع في فهم أبعاد العلاقات الصينية مع الدول الكبرى والنامية على حد سواء، مع التركيز بشكل خاص على العلاقة الصينية-الجزائرية. إذ تعتبر هذه العلاقة محورية في تعزيز التعاون الاقتصادي، السياسي، والثقافي بين البلدين، مما يساهم في تحقيق مصالح متبادلة وتنمية اقتصادية مشتركة.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي يمكن أن تستفيد بشكل كبير من هذه العلاقات، خاصة في ظل تنامي القوة الصينية ورغبة الصين في تعزيز نفوذها في منطقة شمال إفريقيا، بما فيها الجزائر. لذلك، تكمن أهمية هذه الدراسة في استشراف الفرص المتاحة أمام الجزائر للاستفادة من هذه العلاقة، والعمل على تعزيزها بما يخدم المصالح الوطنية ويسهم في تحفيز التنمية المستدامة.

كما تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية تفاعل الجزائر مع الصين من خلال تعزيز الشراكات الاستراتيجية، بما في ذلك في مجالات الطاقة، البنية التحتية، والتكنولوجيا. بالتالي، تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة في تحليل كيفية تنمية هذه العلاقة وفتح آفاق جديدة للتعاون، مع مراعاة التحديات والفرص التي قد تطرأ في المستقبل.

5/-أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية التي دفعتني للغوص في هذا المجال البحثي المهم.

أ- الأسباب الذاتية:

الاهتمام بالتجربة الصينية: لقد كنت دائمًا مهتمًا بالتجربة الصينية الاستثنائية،خاصة من حيث تحولها السريع إلى قوة اقتصادية عالمية. كان لدي فضول كبير لفهم العوامل التي أسهمت في نجاح هذه التجربة، ورغبت في استكشاف سبل التعاون بين الجزائر وبكين بشكل أعمق. وهذا الاهتمام جعلني أرغب في التعمق في هذا الموضوع لدراسة إمكانيات استفادة الجزائر من هذه العلاقة.

ب- الأسباب الموضوعية:

دراسة الموضوع من زاوية جديدة: يعتبر هذا الموضوع ذا أهمية كبيرة في ضوء التطورات العالمية الحالية، وتقديم دراسة معمقة حول العلاقة الصينية–الجزائرية يمكن أن يساهم في إثراء البحث العلمي بمعلومات جديدة ورؤى مبتكرة. فضلاً عن ذلك، فإن التطرق لهذا الموضوع من منظور مختلف يتيح الفرصة لإضافة إسهامات علمية جديدة تسهم في تطوير الفكر الأكاديمي حول العلاقات الدولية والتنمية الاقتصادية.

6/– حدود الدراسة:

في حدود الدراسة جرت دراستنا في:

أ–الحدود المكانية: ركزت الدراسة على الصين والجزائر، المتواجدتين في القارتين الآسيوية والافريقية

ب–الحدود الزمانية: دون تحديد محطات للبداية؛ لصعوبة تحديدها في رأينا.

7/ الدراسات السابقة:

لقد كانت الدراسات السابقة بخصوص موضوع بحثنا قليلة جدا، و هو الأمر الذي صعب من مهمة الباحث، لكن هذا لا ينفي أننا اِعتمدنا على بعض الدراسات على قلتها نذكر أهمها:

1/– الحواس كعبوش،أفاق الشراكةالجزائرية–الصينية:نحو ميادين جديدة لتعزيز الشراكة الثنائية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية المجلد 12، العدد 16جوان 2021،حيث سمحت الطفرة الاقتصادية التي عرفتها الصين ببروزها كفاعل عالمي يتبنى سياسات تعاونية مع دول العالم، في محاولة للتأسيس لترتيبات دولية جديدة تضمن لها التغلغل في الأسواق الدولية وفق منطق تعاوني (رابح–رابح)، والجزائر وإدراكا منها بالثقل الذي تمثله الصين في الساحة الدولية، عملت على تعزيز تعاملاتها الاقتصادية والتجارية معها، بالاستناد على إرث تاريخي حافل بالدعم المتبادل سمحبتعزيز الحضور الصيني في السوق ومع هذا يجب على الجانبين التفكير في مداخل جديدة تعمل على تثبيت المصالح الثنائية، والبحث عن فرص جديدةتخدم الطموحات الدولية لكلا الجانبين.

2/-أحمد عزي، وافية تجاني. الحزام والطريق كأحد بدائل كاندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي، مجلة اقتصاديات المالية والبنكيةوإدارة الأعمال، العدد02،جامعة الحاج لخضر باتنة 01، تاريخ النشر 12/12/2021، حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى مبادرة "الحزام والطريق" الصينية، كونها أضخم المشاريع الاقتصادية الواعدة عالميا والتي أطلقت عام 2013، من أجل ربطالاقتصاد الصيني بالاقتصاد العالمي عبر شبكة من الخطوط البرية والبحرية، بهدفتعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق التعاون والتكامل بين الدول. كما تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع العلاقات الجزائرية-الصينية ودورها في تفعيل انضمام الجزائر فيهذه المبادرة واندماجها في الاقتصاد العالمي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن هذه المبادرة ستفتح أفاق واسعة على الاقتصاد الوطني لاسيما في التجارة والاستثمار، كما ستكون بديلا واعدالإعادة رسم الجزائر ضمن خارطة الاقتصاد العالمي. كما توصلت الدراسة إلى أن نجاح هذه المبادرة يتوقف على مدى جاهزية البنى التحتية والمشاريع الكبرى على غرار مشروع ميناء الحمدانية إضافة الى تنويع الاقتصاد الجزائري وتطوير منظومة التجارة الخارجية والنظام الجمركي بالجزائر.

3/-موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي للأستاذ: توفيق حكيمي الذي ركز على عناصر القوة الصينية كمصادر اقتصادية وعسكرية ومالية، وتقديم قراءة موضوعية بموقع الصين المستقبلي في النظام الدولي .

8/- تقسيمات الدراسة:

قسمت البحث إلى فصلين، كل فصل يحتوي على مباحث وكل مبحث على عدة مطالب وفروع، ومن هنا، سأتناول الفصل الأول بواسطة التنظيم التجاري الدولي إلى ثلاثة مباحث، كل مبحث لديه عدة عناصر. المبحث الأول: سيتكلم عن الخلفية النظرية للتجارة الدولية حيث تطرقت فيه إلى تعريف التجارة الدولية وأسباب قيامها ومراحل تطورها و خصائصها، أما المبحث الثاني فعرجنا فيه إلى النظريات المفسرة للتجارة الدولية، وفي آخر مبحث تناولت المحددات السياسية والاقتصادية للصين والجزائر وتحدثت فيه أيضا عن الإصلاحات والتحولات الاقتصادية.

و في الفصل الثاني،أخذنا واقع وتحديات العلاقات الجزائرية الصينية، سيكون هناك ثلاثة مباحث كالفصل الأول، وهي: العلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية سيتكلم عن مكانة الصين في الاقتصاد العالمي والاستثمارات الصينية في الجزائر. في المبحث الثاني تطرقنا إلى معوقات العلاقات الجزائرية الصينية حيث سنكتفي بالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. وفي آخر المباحث عرضنا إلى أفاق الشراكة الجزائرية الصينية ولمشروع ميناء الحمدانية وانضمام الجزائر إلى طريق الحرير ومتطلبات نجاحها .

الفصل الأول:

أبعاد التنظيم التجاري الدولي

تمهيد

يعد التبادل التجاري بين الدول حقيقةً لا يمكن تصور العالم من غيرها اليوم، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، حيث يقوم الاقتصاد الوطني.

لكل دولة على الأنشطة الاقتصادية التي يتكامل بعضها مع بعض بطريقة تجعل كل منها يؤثر ويتأثر بالآخر، أين تمثل التجارة الدولية همزة وصل بين الأنشطة فيما بينها عن طريق تجارة داخلية، وبينهما وبين العالم الخارجي كتجارة خارجية، فبذلك تشكل التجارة الخارجية فرعًا من فروع الاقتصاد الوطني وتعتبر المرآة العاكسة لاقتصاد كل دولة.

وللإحاطة بالجوانب النظرية للتجارة الدولية وأبعادها وخصائصها في مختلف دول العالم سنتطرق إلى:

المبحث الأول:الخلفية النظرية للتجارة الدولية

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الدولية

المبحث الثالث:المحددات السياسية والاقتصادية للصين والجزائر

المبحث الأول: الخلفية النظرية للتجارة الدولية

تعد التجارة الدولية الركيزة الأساسَ التي تقوم عليها العلاقات الاقتصادية الدولية كلها والحلقةَ المركزية التي تربط جميع بلدان العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة،إذ تنوعت مفاهيمها وتعددت واِختلفت أسبابها ودوافع ظهورها،إضافة إلى تزايد أهميتها بين الدول حسب مستوى تقدمها الاقتصادي، ومدى توفر عناصر الإنتاج لديها، وفيه نعرض إلى مختلف الجوانب النظرية للتجارة الدولية.

المطلب الأول: تعريف التجارة الدولية

تتمثل التجارة الدولية في عمليات بيع وشراء السلع والخدمات خارج الدولة ونستعرض فيما يلي ماهية هذه المعاملات وأسبابها.

- **الفرع الأول: تعريف التجارة الدولية**

التجارة الدولية هي عملية تبادل السلع والخدمات بين الدول عبر الحدود الوطنية.

تهدف هذه العملية إلى تعزيز رفاهية الدول من خلال توفير الوصول إلى موارد وأسواق لا يمكن تحقيقها داخل حدود الدولة نفسها. منذ العصور القديمة، كانت التجارة الدولية عنصرًا حيويًا في الاقتصاد العالمي، حيث تسمح الدول ببيع منتجاتها التي يتمتعون بميزة تنافسية، وفي المقابل، تستورد السلع والخدمات التي لا تستطيع إنتاجها بكفاءة.تعتبر التجارة الدولية اليوم جزءًا أساسيًا في الاقتصاد العالمي وتلعب دورًا محوريًا في الربط بين الأسواق المحلية والعالمية. تساعد هذه التجارة الدول في التوسع والنمو الاقتصادي من خلال فتح أسواق جديدة للمنتجات والخدمات، كما تساهم في نقل التكنولوجيا والمعرفة عبر الحدود. وعلاوة على ذلك، تسهم التجارة الدولية في تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي.[1]

- **الفرع الثاني: أنواع التجارة الدولية**

[1] **آدم سميث**. (1776). *ثروة الأمم*.(The Wealth of Nations)

1/التجارة الخارجية:

تتضمن تصدير السلع والمنتجات من دولة إلى دولة أخرى. وتتم هذه التجارة من خلال إقامة علاقات تجارية بين الشركات المحلية والدولية.

2/التجارة في الخدمات:

تشمل تصدير واستيراد الخدمات مثل السياحة، التعليم، التأمين، والخدمات المصرفية. هذه التجارة لا تتطلب حركة مادية للبضائع ولكنها تعتمد على التكنولوجيا والاتصالات.

3/التجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية:

تختلف التجارة بين هذه البلدان في نوع السلع والخدمات المتداولة. غالبًا ما تركز التجارة بين الدول المتقدمة على المنتجات التكنولوجية المتقدمة، في حين تركز التجارة مع الدول النامية على السلع الأساسية مثل المواد الخام.

4/التجارة عبر الأقاليم:

تشمل التجارة بين الدول الموجودة في نفس المنطقة الجغرافية، مثل الاتحاد الأوروبي أو اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(NAFTA) ، حيث تستفيد الدول الأعضاء من مزايا خاصة في تبادل السلع والخدمات.[1]

- **الفرع الثالث: أسباب قيام التجارة الدولية**

إذا كانت التجارة الداخلية تقوم بدورها في إشباع حاجات الأفراد بواسطة المقايضة أو التبادل باستخدام النقود؛ فإن الحاجة أدت إلى تعدي الحدود الجغرافية ،ويمكن إجمال أسباب قيام التجارة الدولية إلى العوامل الآتية :

[1] **مؤسسة التمويل الدولية (IFC)**. (2020). *تقرير حول التجارة العالمية*.(Global Trade Report)

– لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا (الاكتفاء الذاتي) نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة في العالم.

– تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دفع لقيام التجارة بينها و بالذات الدول التي تملك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير.

– اِختلاف ظروف الإنتاج فبعض المناطق ذاتالمناخ الموسمي تصلح لزراعة بعض المحاصيل الزراعية كالين والموز و القطن؛

– اختلاف الميول والأذواق فالمواطن الجزائري مثلا يفضل المنتجات الاجنبية التي تميزت بالجودة على المنتجات المحلية ، حتى ولو توفر البديل الجزائري، و تزداد أهمية هذا العامل كلما زاد الدخل الفردي في الجزائر[1].

المطلب الثاني: تطور التجارة الدولية

لقد وجدت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدان منذ القدم، وبالتحديد قبل نشوء الاقتصاد الدولي الذي أصبح فرعا خاصا من علم الاقتصاد ويرجع الفضل في تطوره إلى بعض الاقتصاديين أمثال (آدم سميت، دافيد ريكاردو، الفريد مارشال، جون ميرناردكينز، سامولسون،هانسن) وكثيرين غيرهم.

- **الفرع الأول: لمحة تاريخية**

ظلت التجارة نشاطا شائعا منذ العصر الحجري فمن مقايضة الحبوب بفراء الحيوانات إلى ظهور العملات النقدية والسندات في العصور الوسطى، وقد تزايدت المعاملات التجارية طوال التاريخ مع تحسن وسائل النقل، وتسببت الثورة الصناعية في إعطاء دفعة جديدة للتطورات التجارية حيث إن التجارة العالميةتضاعفت 460 مرة في الفترة ما بين 1720 إلى 1971 أي بنسبة 62.7 سنويا، وقد تضاعفت أهمية التجارة الدولية أكثر بحلول القرون الأخيرة سواء اقتصاديا أو سياسيا أو حتى اجتماعيا، وقد عبر المجتمع الدولي عن هذه الأهمية بواسطة إطلاق اتفاقية الجات (GATT)

[1]– موسى سعيد مطر، **التجارة الخارجية**، دار صفاء، الأردن، 2001، ص17.

ثم منظمة التجارة العالمية (OMC) التي يراد لها أن تنظم العمل التجاري العالمي على الرغم من وجود إختلاف في وجهات النظر من حيث الفوائدُ المرجوةُ من هذه المنظمة.

ومن بين الأسباب التي أدت لتزايد التجارة الدولية تلك الاكتشافات غير المسبوقة التي حدثت في مجالات النقل، الاتصالات وتقنية المعلومات .... إلخ.

ويلاحظ أن الاقتصاد العالمي قد اجتاز طريقا طويلا ومعقدا في تكونه وتطوره فيرى بعضهم أن ظهوره يعود إلى الحقبة الرومانية فيما يرد آخرون ظهور الاقتصاد العالمي إلى زمن الاكتشافات الجغرافية العالمية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر مما أدى إلى تسريع وتيرة التجارة العالمية بالأحجار الكريمة والعبيد... إلخ، ومع التطورات الحاصلة آنذاك شهدت التجارة الدولية تطورا يقترن دائما والعلاقات الاقتصادية الدولية وذلك بأتساع شبكات الطرق التي تربط بين الدول والأقاليم ، بناء الموانئ ، إنشاء الممرات ألمانية تحسين السلامة ... بالإضافة إلى التطور الكبير لشبكات السكك الحديدية عبرالقارات الخمس.[1]

- **الفرع الثاني: مراحل تطور التجارة الدولية**

يمكن القول:إن التجارة الدولية مرت بمراحل عديدة تتمثل فيمايلي:

*المرحلة الأولى (1488-1763): ظهرت هذه المرحلة أثناء الاكتشافات الجغرافية وغزو القارات التي قام بها التجار الأوروبيين، كذلك فتح الطريق التجاري نحو الهند، كل هذا لعب دور المحرك في فك العزلة ما بين القارات[2].

* المرحلة الثانية (1763-1883): في الجزء الثاني من القرن 18 كانت إنجلترا مركز الاقتصاد العالمي إذ شهد إنتاجها وفرة مما فتح لها مجالا لتصدير الفائض المنتج إلى المستعمرات، مما سمح بتقسيم التجارة ما بين الدول الأوروبية والدول المستعمرة التي سمحت بظهور ما يسمى بالتبادل اللامتكافئ.

* المرحلة الثالثة (1883-1980): مع ظهور أول شركة متعددة الجنسيات ظهرت هذه المرحلة إذ تميزت بسيطرة النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة.

---

[1]- شيخي حفيظة، **ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الإقتصاد العالمي "المنظمة العالمية للتجارة"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص14.

[2]- فؤاد محمد الصقار، **جغرافية التجارة الدولية**، منشأة المعارف الاسكندرية، الطبعة الثالثة، 1997، ص 12-19.

* المرحلة الرابعة (1980 إلى يومنا هذا) : تتمثل هذه المرحلة بظهور الشركات متعددة الجنسيات،وأيضا بإعادة الهيكلة التي تربط بين الدول النامية وصندوق النقد الدولي، ظهور ما يسمى بالعولمة والتي تدل على اندماج أسواق السلع وعوامل الإنتاج ، بالإضافة إلى زيادة أنواع السلع التي تصدروما يترتب من آثار سلبية على البيئة.

المطلب الثالث: خصائص التجارة الدولية

تعتبر التجارة الدولية أحد العناصر الرئيسية التي تشكل الاقتصاد العالمي في العصر الحديث. فهي عملية تبادل السلع والخدمات عبر الحدود الوطنية بين الدول، وتلعب دورًا حيويًا في تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة الرفاهية العالمية. تختلف التجارة الدولية عن التجارة الداخلية من حيث أنها تتضمن مجموعة من الخصائص التي تميزها عن الأنشطة الاقتصادية المحلية.

من أبرز هذه الخصائص أن التجارة الدولية تعتمد بشكل كبير على التنوع الاقتصادي بين الدول، إذ أن كل دولة تتمتع بمزايا نسبية تختلف عن الأخرى، مما يتيح لها التخصص في إنتاج سلع أو خدمات معينة وبيعها إلى أسواق أخرى. كما أن التجارة الدولية تتسم بـ المرونة في التكيف مع تغيرات السوق العالمية، حيث تتأثر بالعديد من العوامل مثل السياسات التجارية، والتطورات الاقتصادية، والتكنولوجيا، وكذلك التغيرات الجيوسياسية.[1]

تتضمن التجارة الدولية أيضًا التنقل بين أسواق متعددة، مما يفرض على الشركات والدول التفاعل مع مختلف الأنظمة الاقتصادية والقانونية والثقافية. كما أن هذه التجارة لا تقتصر على السلع فقط، بل تشمل أيضًا التقنيات والخدمات التي تنتقل بين الدول، مما يعزز من التكامل العالمي. وفي الوقت نفسه، فإن التجارة الدولية تواجه تحديات مثل القيود الجمركية، الحواجز غير الجمركية، والتنافسية بين الدول، مما يضع مزيدًا من الضغط على الدول لتطوير استراتيجياتها الاقتصادية وتعزيز قدرتها التنافسية.

[1] **منظمة التجارة العالمية** .(2022). **(WTO)** *تقرير التجارة العالمي*.(World Trade Report)

بناءً على هذه الخصائص، تكتسب التجارة الدولية أهمية متزايدة في السياق العالمي الراهن، حيث تسهم بشكل كبير في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول وتوسيع الأسواق العالمية

- **الفرع الأول: خصائص التجارة الأوروبية.**

تشترك معظم دول أوروبا في أسواقها فالسوق المشتركة هي وحدة اقتصادية بين عدد من الدول تعمل مجتمعة على إنعاش النمو الصناعي، وزيادة العمالة وتوفير السلع والخدمات، وتشجع الأسواق مشتركة التجارة بين الدول الأعضاء بإزالة الحواجز الجمركية والتجارية والحواجز الأخرى .

ومن أشهر الأسواق المشتركة (الاتحاد الأوروبي UE) الذي كان يعرف (بالمجموعة الاقتصادية الأوروبيةEEC)حتى عام1994م،حيث تكونت هذه المجموعة من دول غربي أوروبا والتي أطلق عليها السوق الأوروبية المشتركة عام 1957، ويضم الاتحاد الأوروبي في عضويته كلا من بلجيكا والدانمارك وفرنسا ألمانيا واليونان وأيرلندا وإيطاليا ولوكسمبرج وفنلندا والنمسا والسويد وهولندا والبرتغال وإسبانيا.

كما قامت سوق أوروبية مشتركة أخرى لدول غربي أوروبا باسم إتحاد التجارة الحرة الأوروبي (إفتا)عام 1960 وتضم عضويتها الآن كلاً من لختنشتاين وأيسلندا والنرويج وسويسرا.

كما أسست دول شرقي أوروبا مجلس المساعدات الاقتصادية المشتركة (الكوميكون)سنة1949 منبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا السابقة والمجر وبولندا ورومانيا والاتحاد السوفييتي (سابقا) بالإضافة إلى دولتين آسيويتين هما منغوليا وفيتنام ودولة من أمريكا الشمالية هي كوبا،ولكن ألغي المجلس بعد اِنهيار الحكمالشيوعي في دول أوروبية كثيرة عام 1991.

وعليه تتاجر الدول الأوروبية الأعضاء في أسواقها الأوروبية المشتركة بصفة رئيسية فيما بينها لكنها أيضا تتاجر مع دول أوروبية أخرى خارج أسواقها المشتركة ، ومن الشركاء الآخرين في التجارة الأوروبيةالولايات المتحدة واليابان، ومن صادراتها الرئيسة: الكيميائيات والملابس والمنسوجات والآلات والعربات بأنواعها،ومستوى المعيشة في الكثير من الدول الأوروبية مرتفع مما يجعل الناس قادرين على شراء كميات كبيرة من السلع الاستهلاكية فأصبحت تجارة التجزئة مصدر رزق للكثير من الأوروبيين، كما أنها تستورد المواد الخام كالبترول من الشرق الأوسط[1].

[1]– حفيظة شيخي،**مرجع سبق ذكره**،ص16.

- **الفرع الثاني: بلدان آسيا**

تعد التجارة مع دول آسيا من أبرز السمات المميزة للتجارة الدولية، نظرًا لحجم هذه القارة الكبير ودورها المؤثر في الاقتصاد العالمي. تتمتع التجارة بين الدول الآسيوية وبقية العالم بعدد من الخصائص الفريدة التي تؤثر على تدفق السلع والخدمات، خاصة مع القوى الاقتصادية الكبرى مثل الصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية. وفيما يلي بعض الخصائص الرئيسية للتجارة مع دول آسيا:

*تنوع المنتجات والسلع المتبادلة: تتميز التجارة مع دول آسيا بتنوع المنتجات المتبادلة بين الدول الآسيوية والدول الأخرى. تشمل السلع المتبادلة المواد الخام مثل النفط والغاز، بالإضافة إلى السلع المصنعة مثل الإلكترونيات، السيارات، والملابس.

*تركز على الصناعات التكنولوجية والإلكترونية: دول مثل اليابان وكوريا الجنوبية والصين تعد من أبرز المصدرين في مجال الصناعات التكنولوجية، مثل الهواتف الذكية، الأجهزة الإلكترونية، وأجهزة الكمبيوتر. هذا يعكس التقدم التكنولوجي السريع الذي تحقق هذه الدول.

*التركيز على التجارة البينية في آسيا:تسهم التجارة البينية بين الدول الآسيوية بشكل كبير في تعزيز التكامل الاقتصادي داخل القارة. على سبيل المثال، رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)تعمل على تعزيز التجارة بين دولها الأعضاء من خلال الاتفاقيات التجارية المشتركة.

* اعتماد كبير على التجارة مع القوى الاقتصادية الكبرى:دول آسيا تعتمد بشكل كبير على التجارة مع الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي كأكبر شركاء تجاريين. على سبيل المثال، تعتبر الصين أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة، حيث تمثل التجارة بين البلدين جزءًا كبيرًا من التجارة العالمية.

*استخدام الأساليب التجارية التقليدية والمعاصرة:في حين أن دول آسيا تشهد تقدمًا كبيرًا في استخدام الأساليب التجارية المعاصرة مثل التجارة الإلكترونية والتجارة عبر الإنترنت، إلا أن بعض الدول لا تزال تستخدم الأساليب التقليدية في التجارة، مثل أسواق الجملة والتعاملات اليدوية.

*النمو السريع في التجارة مع الاقتصادات الناشئة تشهد دول آسيا نموًا كبيرًا في التجارة مع الأسواق الناشئة، بما في ذلك الهند وفيتنام و إندونيسيا. يتزايد الطلب على المنتجات الآسيوية في هذه الأسواق بسبب النمو السكاني والاقتصادي السريع في هذه الدول.

*التأثر بالعوامل الجيوسياسية:التجارة في آسيا تتأثر بالعوامل الجيوسياسية، خاصة فيما يتعلق بالتوترات الإقليمية مثل النزاعات في بحر الصين الجنوبي بين الصين ودول جنوب شرق آسيا، أو النزاع بين الهند وباكستان.

*التجارة مع دول الخليج دول الخليج مثل السعودية والإمارات تمثل أسواقًا هامة للمنتجات الآسيوية، خاصة في قطاع البناء والمعدات الثقيلة. كما أن الصين تعد من أكبر الشركاء التجاريين لدول الخليج.

- **الفرع الثالث: التجارة الخارجية للبلدان النامية**

بعكس الدول المتطورة اقتصاديا، نجد الدول النامية والمتخلفة، التي لم تتطور تجارتها كثيرا ولم تنمو نموا يتناسب ونموَ أعداد السكان، كما لا يتناسب حجم تجارتها مع حجم إمكاناتها الطبيعية والبشرية،وهذا الأمر يدل دلالةً واضحة على مدى اعتماد تجارة الدول النامية على الدول المتطورة اقتصاديا، ولذا قد تكون فرص زيادة التجارة الدولية للدول النامية عاملا في تطورها الاقتصادي.

1.مشاكل التجارة للدول النامية

يمكن إجمال العوامل الأساسِ التي تؤدي إلى وجود كثير من المشكلات التجارية للدول النامية والمتخلفة كالآتي:

*الاعتماد على الحرف الأولية؛

*سوء استغلال موارد الثروة؛

*عدم تناسب السكان؛

*محدودية الإنتاج وشبه انعدام تصدير السلع المنتجة واقتصار الصادرات على الخدمات؛

*نقص التبادل التجاري بين الدول النامية بعضها مع بعض.

وقد استفادت بعض الدول النامية من العولمة الاقتصادية مثل الدول الصناعية الجديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية التي تحولت إلى التوجه التصديري وحققت معدلات نمو مرتفعة و إنتاج سلع قادرة على المنافسة، كما نجحت ليس فقط في رفع معدلات نمو الصادرات وإنما نجحت أيضا في مكافحة الفقر ورفع النمو والخدمات الصحية والتعليم وتطوير البنية الأساسِإذن، فإن الدول النامية التي حققت نجاحا فيالسوق العالمية وتحسين تنافسيتها حققت بالفعل نجاحا في مجالات التنمية، بينما فشلت بعض الدول الناميةفي إفريقيا والشرق الأوسط بصفة خاصة لانعزالها وضعف قدراتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

2.أهمية ودور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية

تعتبر التجارة الخارجية من العوامل الأساسية التي تساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية، حيث تلعب دوراً مهماً في تحسين الأداء الاقتصادي للدول النامية والمتقدمة على حد سواء. من خلال التجارة الدولية، يمكن للدول الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل، مما يعزز من قدرة الشركات المحلية على التوسع وزيادة الإنتاج. فعلى سبيل المثال، عندما تخصص دولة ما إنتاجها في سلع معينة تتمتع بميزة نسبية (مثل النفط أو الزراعة)، يمكنها استيراد السلع التي تفتقر إليها بتكلفة أقل من خلال التبادل التجاري مع دول أخرى.[1]

بالإضافة إلى ذلك، تؤدي التجارة الخارجية إلى تعزيز التنافسية بين الشركات المحلية، مما يدفعها إلى تحسين جودة منتجاتها وتقليل تكاليف الإنتاج. هذا التنافس لا يقتصر فقط على القطاع الصناعي، بل يشمل جميع القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والخدمات، مما يعزز من الابتكار والتطوير التكنولوجي. مع مرور الوقت، يصبح السوق المحلي أكثر تطوراً وانفتاحاً على التغييرات التكنولوجية الجديدة، ويكتسب المهارات والخبرات اللازمة للمنافسة على المستوى العالمي,

من جانب آخر، تعد التجارة الخارجية مصدراً مهماً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) التي تمثل أحد المصادر الأساسية لرأس المال اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. هذه الاستثمارات لا تقتصر فقط على توفير رؤوس الأموال، بل تشمل أيضاً تدفق التكنولوجيا الحديثة،

[1] **جريدة الاقتصاد الدولية**. (2023). *تحليل التجارة العالمية*.(Analysis of Global Trade)

والابتكارات، وأساليب الإدارة المتطورة التي تساهم في تحسين الإنتاجية ورفع كفاءة الاقتصاد المحلي. وتعتبر البلدان التي تستقطب الاستثمارات الأجنبية أكثر قدرة على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام مقارنة بتلك التي تعتمد على الموارد المحلية فقط. ومن خلال هذه الاستثمارات، يمكن للبلدان النامية الحصول على الفرص اللازمة لتطوير صناعات جديدة وتحقيق النمو في قطاعات متنوعة.

علاوة على ذلك، تسهم التجارة الخارجية في تنمية البنية التحتية الاقتصادية، مثل النقل والموانئ والمطارات، مما يسهل حركة التجارة ويسهم في توفير فرص عمل جديدة. إن تحسين هذه البنية التحتية يخلق بيئة ملائمة للنمو الاقتصادي المستدام، ويجعل من الدولة وجهة جذابة للاستثمارات الأجنبية. كما أن زيادة حركة التبادل التجاري بين الدول تعزز من خلق وظائف جديدة، سواء في قطاع التصدير أو في قطاعات النقل واللوجستيات والخدمات المساندة، مما يساهم في تقليص معدلات البطالة وتحسين مستوى الدخل للفرد.

تساهم التجارة الخارجية أيضاً في تحسين مستويات الدخل وتوزيع الثروة بين الأفراد. من خلال تعزيز قدرة الدولة على تصدير منتجاتها، يمكن زيادة الإيرادات القومية التي تستخدمها الحكومة لتمويل مشاريع تنموية، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. كما أن فتح أسواق جديدة للمنتجات المحلية يسهم في تحسين مستوى الحياة، حيث يصبح المواطنون قادرين على الوصول إلى سلع وخدمات أفضل، مما يعزز قدرتهم الشرائية ويدعم النمو الاقتصادي العام

على المستوى السياسي، تساهم التجارة الخارجية في تعزيز العلاقات بين الدول، مما يساهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي. فالتجارة ليست مجرد تبادل للسلع، بل هي عامل من عوامل بناء الثقة بين البلدان وتعميق التعاون الاقتصادي والسياسي. من خلال الاتفاقيات التجارية، يمكن للدول تعزيز التعاون في مجالات متعددة، بما في ذلك الأمن، والبيئة، والتكنولوجيا، والتعليم.

في الختام، يمكن القول إن التجارة الخارجية تعد من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. فهي تساهم في تحسين القدرة الإنتاجية، تعزيز التنافسية، جذب الاستثمارات، تطوير

البنية التحتية، وزيادة فرص العمل. لذا، يعد فتح الأسواق وتعزيز العلاقات التجارية بين الدول من العوامل المهمة التي تضمن استدامة النمو الاقتصادي وتحقيق رفاهية الشعوب.[1]

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الدولية

توجد نظريات عدة مفسرة للتجارة الدولية وتختلف حسب وجهة نظر كل اقتصادي ونجدها كما يلي:

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية للتجارة الدولية

تقدم النظريات الكلاسيكية للتجارة الدولية إضاءات هامة حول كيفية استفادة الدول من التجارة عبر التخصص والتمركز في مجالات معينة من الإنتاج بناءً على ميزاتها النسبية. ورغم أن بعض هذه النظريات تعرضت لانتقادات مع تطور الدراسات الاقتصادية الحديثة، إلا أنها تظل أساسًا لفهم كيفية عمل الاقتصاد العالمي في ظل العولمة والتوسع التجاري.

و تحاول آراء المفكرين الكلاسيك تفسير ثلاثة أمور أساسية:[2]

- ✓ تحديد ماهية السلع التي تدخل في التجارة الدولية و بالتالي، التعرف إلى أسباب قيام التبادل الدولي.
- ✓ تحديد النفع المحقق من قيام التبادل الدولي بالنسبة لكل الدولة.
- ✓ كيفية تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية.

- **الفرع الأول: نظرية النفقات المطلقة (آدم سميث 1723-1790)**

تعتبر هذه النظرية من أقدم النظريات في مجال التجارة الدولية، وقد قدمها الاقتصادي البريطاني آدم سميث في كتابه الشهير "ثروة الأمم" عام 1776. بحسب سميث، فإن التجارة الدولية تحدث عندما تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع بميزة مطلقة فيها، أي أن الدولة تستطيع إنتاج سلعة معينة باستخدام موارد أقل مقارنة بالدول الأخرى. وبالتالي، يعتقد سميث أنه إذا كانت دولة

---

[1] محمد صالح تركي القريشي, **علم اقتصاد التنمية,** اثراء للنشر, الأردن, 2010, ص19.

[2] – الصادق بوشنافة، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية "حالة مجمع صيدال،** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص3.

معينة تتمتع بميزة إنتاجية في منتج معين، فإنها يجب أن تتخصص فيه وتصدره إلى الدول التي لا تمتلك هذه الميزة، مما يزيد من الكفاءة الاقتصادية العالمية ويقلل التكاليف.
على سبيل المثال، إذا كانت دولة ما قادرة على إنتاج القطن بكفاءة أكبر من دولة أخرى، فيجب عليها تصديره إلى الدولة الأخرى التي تتمتع بميزة في إنتاج سلعة أخرى مثل القمح. هذه المبادئ تعزز التجارة المتبادلة بين الدول.

- **الفرع الثاني: نظريـة النفقات النسبية دافيد ريكاردو (1772-1823)**

طور الاقتصادي البريطاني ديفيد ريكاردو في أوائل القرن التاسع عشر فكرة الميزة النسبية، التي تعتبر من أهم المفاهيم في الاقتصاد الكلاسيكي. وفقًا لهذه النظرية، حتى وإن كانت إحدى الدول أكثر كفاءة في إنتاج جميع السلع مقارنة بدولة أخرى (أي تتمتع بميزة مطلقة)، يمكن لكلتا الدولتين الاستفادة من التجارة الدولية إذا تخصصت كل منهما في السلع التي لديها ميزة نسبية في إنتاجها، أي التي يمكنها إنتاجها بتكلفة فرصة أقل من الدولة الأخرى.

يركز ريكاردو في فكرته على مفهوم "تكلفة الفرصة البديلة"، ويقول إنه حتى إذا كانت دولة ما غير قادرة على التفوق في إنتاج كل السلع، فهي تستطيع تخصيص مواردها بشكل أكثر كفاءة في إنتاج تلك السلع التي تملك فيها أفضل نسبة من العوائد إلى التكاليف، وبالتالي يمكنها تصدير هذه السلع واستيراد ما تحتاجه من دول أخرى.[1]

الفرع الثالث: نظرية القيم الدوليـة لجون ستيوارت ميل (1806-1873)

أجاب ستيوارت عن السؤال السابق أن نظرية النفقات النسبية المطلقة كما تدلنا على مزايا التبادل الدولي تستطيع أن تدلنا أيضا على صورة هذا التبادل، فقال في بلد تتوقف قيمة السلعة الأجنبية على كمية المنتجات المحلية التي تمت مبادلتها في مقابلها وهي نظرية القيم الدولية التي تحاول تحديد قيمة السلعة المتبادلة دوليا، وبالتالي، تحاول بيان القوانين التي يتم بمقتضاها توزيع الكسب المحقق من التجارة[2].

[1] ريكاردو ديفيد, **نظرية الميزة النسبية و النفقات النسبية**, جامعة القاهرة, 2020,ص45
[2]– محمد زكي الشافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، دون سنة النشر،ص357.

ويقصد بحجم التبادل ذلك حجم من السلع التي يجب أن يستوردها البلد لإشباع حاجاته مقابل حجم السلع التي يجب أن يصدرها أو بعبارة أخرى معدل التبادل الدولي هو تلك العلاقة بين الصادرات والواردات و يمكن أن يظهر هذا المعدل بثلاث صيغ هي:[1]

- ✓ معدل التبادل الدولي= 1 معنى ذلك أن قيمة الصادرات = قيمة الواردات.
- ✓ معدل التبادل الدولي أكبر من 1 معنى ذلك قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات.
- ✓ معدل التبادل الدولي أصغر من 1 معنى ذلك أن قيمة الصادرات أصغر من قيمة الواردات.

ويعتبر الاقتصادي الانجليزي " ألفريد مارشال" أول من تناول تحليل جون ستيوارت ميل بطريقة بيانية مستخدما ما يعرف بمنحنيات الطلب المتبادل أو منحنيات مارشال، ثم أكمل " فرانسيس أدجورث" العمل الذي بدأه مارشال[2].

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية

تضمنت هذه النظرية على نظريتين: نظرية وفرة عوامل الإنتاج لهكشر أولين ولغز ليونتيف.

- **الفرع الأول: نظرية وفرة عوامل الإنتاج لـهكشر أولين**

تعتبر هذه النظرية من أهم الإضافات إلى الاقتصاد الكلاسيكي في تفسير التجارة الدولية، وقد قدمها كل من إيل هانز هيكشر وبيرتل أولين في أوائل القرن العشرين. تقول النظرية أن الدول تختلف في وفرة العوامل الإنتاجية مثل العمل، رأس المال، والموارد الطبيعية. وتبني هذه النظرية على فكرة أن التجارة الدولية تنشأ عندما تتخصص الدول في إنتاج السلع التي تتطلب العوامل الإنتاجية التي تتوفر لديها بكثرة، في حين تستورد السلع التي تتطلب العوامل الإنتاجية النادرة لديها

على سبيل المثال، إذا كانت دولة غنية بالموارد الطبيعية مثل النفط، فإنها ستكون قادرة على إنتاج وتصدير سلع تتطلب تلك الموارد، مثل الطاقة أو المنتجات البتروكيماوية. في المقابل، الدول

---

[1]– سكينة بن حمودة، **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص85.

[2]– عبد المنعم مبارك، محمود يونس، **اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 1996،ص 29

الغنية بالعمالة الماهرة قد تتخصص في الصناعات التكنولوجية أو التصنيعية. لذا، فإن التجارة الدولية تعكس الفروق في توافر العوامل الإنتاجية.

- **الفرع الثاني:لغز ليونتيف**

قام هذا الاقتصادي بتطبيق اِختبار للنظرية الحديثة للتجارة الخارجية على صادرات وواردات (الو.م.أ) لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج، على أساس أن (ألو.م.أ) تتمتع بوفرة في رأس المال وندرة في عنصر العمل، واستخدم ليونتيف في هذا الاختبار أسلوب تحليل المستخدم المنتج وذلك لحساب رأس المال وكذلك العمل اللازم للانتهاج في عدد من الصناعات الأمريكية، ووصل إلى نتيجة أن التجارة الدولية بين (الو.م.أ) والدول الأخرى إنما تقوم على تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال.

فطبقا لتلك النتيجة فإن الو.م.أ لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال، لأن العامل الأمريكي يحيط به تجريب وخبرة وتنظيم، فإن عنصر العمل هو المتوفر في ألو.م.أ بالنسبة لعنصر رأس المال، إذن، على أمريكا أن تصدر سلعا ذات كثافة في عنصر العمل عالية بالنسبة لرأس المال وتستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة

برزت نظريات حديثة ارتكزت معظمها على تعميق منطق التمايز والاختلاف و تقبع في جانب العرض و بعضها اعتمد جانبا مخالفا في جانب الطلب.

- **الفرع الأول: المدخل المرتكز على جانب الطلب**

و تتمثل أهم النظريات التي ارتكزت على جانب الطلب في نظرية Linder.

نظرية ليندر التي وضعها الاقتصادي السويدي ستافان ليندر في عام 1961 تعد من النظريات الحديثة التي تركز على الطلب باعتباره المحرك الرئيسي للتجارة الدولية. في هذه النظرية، يتجاوز ليندر الفكرة التقليدية التي تعتبر أن التجارة الدولية تحدث بسبب الاختلافات في تكاليف الإنتاج والعوامل الإنتاجية,[1] ليؤكد أن التجارة بين الدول تعتمد أساسًا على التباين في التفضيلات

[1] سمون سالم وطرومة البشير, **واقع العلاقات التجارية الدولية,دراسة حالة الجزائر والصين,** مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة محمد بوضياف-المسيلة- الجزائر, 2022, ص19

الاستهلاكية والطلب المحلي في كل دولة. وفقًا لهذه النظرية، فإن الدول تتبادل السلع التي تُنتج خصيصًا لتلبية احتياجات وتفضيلات أسواقها المحلية. فالدول ذات الدخل المرتفع عادة ما تشهد طلبًا أكبر على السلع المتطورة والمتنوعة، مما يدفع الشركات المحلية إلى إنتاج سلع تتماشى مع هذه التفضيلات وتلبية احتياجات السوق المحلي. هذا النوع من الإنتاج لا يقتصر على السلع الأساسية بل يشمل السلع المتمايزة مثل السيارات الفاخرة أو الأجهزة الإلكترونية المعقدة التي تتطلب تكنولوجيا متقدمة، وهو ما يفتح المجال لتصديرها إلى دول أخرى لا تمتلك القدرة على إنتاجها. بشكل عام، فإن ليندر يرى أن التجارة تحدث بشكل أكبر بين الدول التي تشترك في مستويات دخل مشابهة، حيث تتشابه التفضيلات الاستهلاكية والطلب المحلي على السلع المتطورة، مما يعزز من التبادل التجاري بين هذه الدول. إذن، التجارة لا تقوم فقط بسبب الفروق في تكاليف الإنتاج بل أيضًا بسبب تباين الطلب في الأسواق المختلفة، مما يساهم في خلق فرص للتبادل بين الدول التي لا تتنافس على نفس السلع أو لا تنتجها بنفس الطريقة و يمكن تلخيص أهم أفكار ليندر فيما يلي:[1]

يلقي افتراض الطلب الممثل نظرة إجمالية على أثر الدخل على أذواق، ثم أثر الأذواق على التكنولوجيا ثم أثر الأخيرة على التجارة الدولية، فأي زيادة في دخل الفرد يمكن أن توجه الطلب الممثل لدولة ما نحو السلع الكمالية طالما أنه من الممكن الحصول عليها، و بسبب هذا الطلب الجديد على السلع الكمالية يؤدي بدخول منتجين يحاولون الحصول على فنون إنتاجية متطورة لإنتاج هذه السلع و بسبب ارتفاع الإنتاج فإن أرباحهم ستتجاوز بكثير تكاليف الطلب الذي دفعهم في البداية إلى التطوير، و من ثم فمن الممكن لهم القيام بتصدير مثل هذه السلع بأسعار منخفضة.

كما أن تشابه هيكل الطلب في دولتين كلما كانت التجارة المحتملة بينهما أكثر كثافة، رغم وجود عوامل أخرى تحدد هيكل الطلب مثل :المناخ، اللغة، الدين إلا أن الفروق في متوسط الدخل بين الدول من الممكن أن تصنع عقبات أمام التجارة المحتملة فالسلع التي تنتج بكفاءة في دولة من الممكن أن تكون مطلوبة في دولة أخرى بسبب اختلاف متوسط الدخل و ما يترتب عنه من اِختلاف هيكل الطلب، و هذا ما أهملته نظرية هيكشر أولين بافتراضها ثبات أذواق المستهلكين في الدول المختلفة.

[1]– محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الجار الجامعية، مصر، 1993، ص81.

- **الفرع الثاني: المدخل المرتكز على جانب العرض**

تعددت المداخل في جانب العرض و المعتمدة من قبل الاقتصاديين المهتمين بالموضوع نوجزها فيما يلي:

1. نظرية الفجوة التكنولوجية

لقد طور ميشال بمونز Michael Posner سنة 1921تحليلا جديدايرتكز على التغيرات التكنولوجية و ذلك بتوسيع نتائج أنشطة البحث ولتطويرعلى صعيد الشركاتالدولية، و ذلك باحتكار شركة مبدعة لإنتاج سلعة جديدة تستهلك من قبل المقيمين والمستهلكين الموجدين في الخارج، ويؤدي تصديرها إلى الخارج طالما لم يتمكن منافسوها من إنتاج منافس، و محدد التجارة هنا يعتمدعلى الفجوة التكنولوجية و يرتكز نموذج الفجوة التكنولوجية في تفسيره لنمط التجارة الدولية بين الدول على إمكانية حيازة إحدى الدول على الطرائق الفنية المتقدمة لإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة،أو منتجات ذات جودة أفضلأو منتجات بنفقات إنتاجية أقل مما يؤهل هذه الدولة إلى اكتساب مزايا نسبة مستقلة عن غيرها و أن هذه الدولة يمكنها أن تستفيد من هذه الميزة طالما أن التبادل الدولي لا يلغيها عن طريق انتشار المعلومات الخاصة ذا التجديد دوليا[1].

ولكن الإشكال أن بوزنر لم يبحث عن تفسير الكيفية التي ستحققالتجديد في هذه الدولة.

2. نظرية دورة المنتج

لقد استطاع فرنون Vernon أن يجيب على هذا الإشكال السابق من خلالمقالة نشر سنة 1966 و استرشد ذلك بسلع الاستهلاك التي يطلبها ذو الدخول المرتفعة أو بالسلع التي تسمح بإحلال رأس المال محل العمل، و بوضوح في نموذجه عن الو.م.أ و الذي أسماه " دورة المنتج" أن المنتج يكن جديدا في البداية ثم ينتشر في الدول الصناعية الأخرى ثم يصبح نمطيا بعد ذلك و يظهر الشكل الآتي نماذج التبادل الممكن بواسطة حياة المنتج الجديد في أمريكا.

الشكل رقم(01): التطور الممكن للموازين التجارية خلال دورة المنتج الجديد

[1]– منى مسغوني، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة 1970–2001**، أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة–، 2005، ص16.

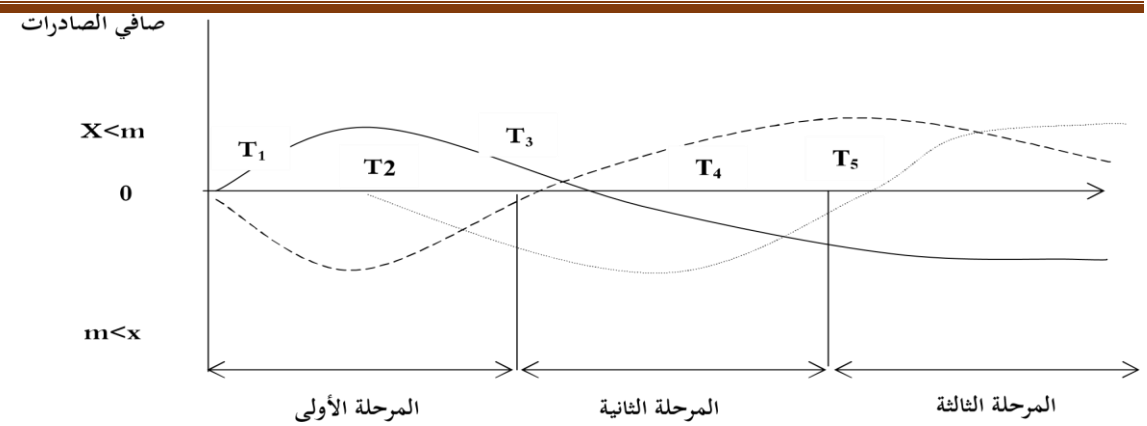

الو.م.أ

كندا، أوربا ، اليابان

..... بقية العالم

المصدر: محمود يونس،**أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 1993، ص 08.

في الشكل رقم 01 يميز فرنون بين 3 مراحل:

- **المرحلة الأولى:** في هذه المرحلة يفترض أن التجديد و الإنتاج يبدآن في الو.م.أ في لحظة من الزمن بنسبة ارتفاع مستوى الدخل و ارتفاع تكلفة الأيدي العامل و لأن الإنتاج الجديد يصاحبه عادة نوع من عدم التأكد فيكون من المفضل تسويقية في السوق المحلي أو في الأسواق القريبة و في الغالب تكون تكلفة الإنتاج مرتفعة.
- **المرحلة الثانية:** مرحلة الانتشار في الدول الصناعية الأخرى، ويكون المنتج قد تنوع و بدأ كل نوع في الاتجاه نحو النمطية و نجد أن بعض الدول بدأت بالإنتاج الكبير، و في هذه المرحلة تقوم الو.م.أ في استيراد هذا المنتج بنسبة فقدان الميزة النسبة في الزمنt4.
- **المرحلة الثالثة:** هذه المرحلة شديدة النمطية حيث يصبحُ المنتج نمطيا بدرجة كبيرة كما أن السوق الخاصة به أصبحت معروفة بالكامل و عندئذ تكون اعتبارات التكلفة لها القول الفصل و من هنا، يبدأ التفكير في إقامة المشروعات في بعض الدول النامية المختلفة بسبب انخفاض مستويات الأجور فيها[1].

[1]– تركية صغير، **سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة 1990–2014**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي–، الجزائر، 2015، ص30.

المبحث الثالث: المحددات السياسية والاقتصادية للصين والجزائر

مرت كل من الجزائر والصين بتحولات كبيرة على الصعيدين السياسي والاقتصادي في فترات متقاربة، مما ساهم في تعزيز التعاون بين البلدين. ففي الصين، بدأت الإصلاحات السياسية والاقتصادية في أواخر السبعينات تحت قيادة الرئيس دينغ شياو بينغ، عندما تبنت سياسة "الإصلاح والانفتاح" التي هدفت إلى تحديث الاقتصاد الصيني من خلال تبني سياسات السوق الحرة، والانفتاح على التجارة العالمية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية. هذه السياسات أسهمت في تحقيق نمو اقتصادي سريع، وجعلت الصين واحدة من أكبر الاقتصادات في العالم.

أما الجزائر، فقد مرّت بتحولات اقتصادية هامة بعد الاستقلال، وخاصة في التسعينات، عندما بدأت في تبني إصلاحات اقتصادية تهدف إلى تحويل الاقتصاد من نموذج اشتراكي إلى اقتصاد السوق. في تلك الفترة، واجهت الجزائر تحديات كبيرة نتيجة للأزمة الاقتصادية والمالية التي نشأت عن تراجع أسعار النفط، مما دفعها إلى تبني سياسات تحرير الاقتصاد، وتنفيذ برامج خصخصة، بالإضافة إلى تعزيز الانفتاح على الأسواق العالمية.

تزامن حدوث هذه الإصلاحات في كل من الجزائر والصين، حيث اتجهت كل منهما نحو تحسين بيئة الأعمال، وجذب الاستثمارات، وتنفيذ إصلاحات هيكلية. هذه التحولات أدت إلى خلق بيئة ملائمة للتعاون السياسي والاقتصادي بين البلدين. فالصين، بنموها الاقتصادي السريع، أصبحت شريكاً مهماً للجزائر في مجال التجارة والاستثمار، خصوصاً في قطاع الطاقة والبنية التحتية. في المقابل، شكلت الجزائر سوقاً مهماً للصادرات الصينية، فضلاً عن التعاون في مشاريع ضخمة في مجالات مثل التعدين والإنشاءات.

بذلك، كانت الإصلاحات السياسية والاقتصادية في كل من الصين والجزائر بمثابة محفزات لتقوية العلاقات الثنائية بين البلدين، مما ساعد على تعزيز التعاون في مختلف المجالات، سواء الاقتصادية أو السياسية، لتلبية احتياجات التنمية وتحقيق الاستقرار في كلا البلدين.

المطلب الأول: الإصلاحات السياسية في الصين والجزائر

الفرع الأول: الإصلاحات السياسية في الصين

الإصلاحات السياسية في الصين هي عملية طويلة ومعقدة بدأت منذ عام 1949 عندما تأسست جمهورية الصين الشعبية على يد الحزب الشيوعي الصيني تحت قيادة ماو تسي تونغ. شهدت الصين عدة مراحل من الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي شكلت تطوراتها الداخلية والعلاقات الدولية. في البداية، ركزت الإصلاحات في الصين على تطبيق المبادئ الشيوعية الصارمة، والتي تضمنت التأميم الكامل للقطاعين الصناعي والزراعي، فضلاً عن تشديد الرقابة على المجتمع. ومع وفاة ماو تسي تونغ في 1976، ظهرت القيادة الجديدة تحت دينغ شياو بينغ التي بدأت في تقديم إصلاحات كبيرة. كان أبرزها إصلاحات عام 1978 التي أطلقها دينغ شياو بينغ في مجال الاقتصاد، والتي كانت تهدف إلى الانتقال من الاقتصاد المركزي المخطط إلى اقتصاد يعتمد على السوق. تبنى دينغ سياسة "الانفتاح والإصلاح" التي سمحت بالصناعات الخاصة وزيادة الاستثمار الأجنبي، مما أدى إلى تحول الصين إلى واحدة من أسرع الاقتصادات نموًا في العالم. (Lardy, 2019)[1]

على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي حققت نجاحًا هائلًا، فإن الإصلاحات السياسية كانت أكثر تحفظًا. ففي حين سمح الحزب الشيوعي بزيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد، إلا أنه حافظ على هيمنته المطلقة في السياسة. في هذا السياق، تبنى الحزب الشيوعي سياسة الرقابة الصارمة على الحياة السياسية والإعلامية، مما حال دون حدوث أي تغيير ملموس في الديمقراطية السياسية (Goldman, 2017). ثم جاء عهد شي جين بينغ في عام 2012 ليشهد تحولًا في العديد من جوانب السياسة الداخلية والخارجية. على الرغم من استمرار نجاح الصين اقتصاديًا، إلا أن شي جين بينغ عزز من سلطته الشخصية داخل الحزب الشيوعي وأعاد تمركز السلطة بشكل أكبر حول شخصه، مما أدى إلى تعميق الرقابة الداخلية على الإنترنت، وسائل الإعلام، والحريات العامة (Pekkanen, 2019)

[1]– تركية صغير، **سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة 1990–2014**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي–، الجزائر، 2015، ص30.

تحت قيادة شي، تم تعديل الدستور الصيني في عام 2018 لإلغاء حدود الرئاسة، مما سمح له بالبقاء في السلطة لفترة غير محدودة. كما تبنت الصين سياسة أكثر عدوانية على الساحة الدولية، (Shambaugh, 2018[1] مع سعي لتعزيز مكانتها كقوة عظمى عالمية.

1-الاشتراكية الوطنية الجديدة:

كما كان لتبني الصين النظرية الماركسية "الاشتراكية الوطنية الجديدة" فضل في هذا النجاح الذي وصلت إليه الآن، فقد عملت الصين على التمسك بتسلح وتوعية الشعب بثمار النظرية الماركسية التي تم تصيينها حيث يتمسكُ الحزب الشيوعي الصيني دائما بالجمع بين المبادئ الأساسية للماركسية مع واقع الصين، ودفع دون انقطاع تصيين الماركسية متخذا ذلك سلاحا إيديولوجيا قويا لتسليح كل الحزب والشعب.

فهناك من الباحثين من يرى أن الفضل لا يرجع للحزب الشيوعي وحده ؛ بل أن هناك فلسفة قديمة في الحكم تلاقت مع الفكر الماركسي، وأن أيديولوجية الحزب الشيوعي لم تكن هي الوحيدة المؤسسة لجمهورية الصين الشعبية؛ بل هناك حيثيات وأفكار خاصة واستخدامات كان لها إسهامات في نشوء نظام الجمهورية الصينية، وكل فترة يتبنى الحزب الشيوعي الحاكم سلسلة تغييرات وإجراءات تصب في مصلحته مستمدة من آليات رأسمالية، كما يرون أن فهم السياسة الخارجية الصينية يتطلب الذهاب إلى ما هو أبعد من تحليل النظرية الماركسية "اللينينية"، التي كان لها تأثير ضئيل في سياسة الصين الخارجية، إن قورنت بتأثيرها في سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية سابقا.

وعلى كل نجد أن انفتاح الحزب الشيوعي الصيني على العالم الخارجي خاصة دول آسيا وإفريقيا بما فيها الجزائر استطاع أن يجعل تلك الدول تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين برغم اختلاف القيم والمفاهيم والسياسة والنظم في تلك الدول، وأن تعطي لها تجربة واقعية ناجحة لعملية التنقل من هيكل النظام السياسي والنظام الاقتصادي المخطط القديم[2].

---

[1] سمون سالم وطرومة البشير, **واقع العلاقات التجارية الدولية,دراسة حالة الجزائر والصين,** مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة محمد بوضياف-المسيلة- الجزائر, 2022, ص26

[2] – آمنة سماحي، **العلاقات الجزائرية الصينية**، مذكرة ماستر في العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، الجزائر، 2017، ص 58

مرت الإصلاحات السياسية في الصين بعدة مراحل هامة منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949. لكل مرحلة سماتها الخاصة التي تعكس التوجهات السياسية والاقتصادية السائدة في تلك الفترة. إليك المراحل الرئيسية التي مرت بها الإصلاحات السياسية في الصين:

1-1-مرحلة ماو تسي تونغ (1949-1976): التحول إلى الاشتراكية

في هذه المرحلة، تحت قيادة ماو تسي تونغ، بدأت الصين في بناء الدولة الاشتراكية وفقًا للمبادئ الماركسية-اللينينية. كانت هذه الفترة فترة إعادة هيكلة عميقة في النظام السياسي والاقتصادي:

التأميم والسيطرة على الاقتصاد: تم تأميم جميع الأراضي الزراعية والمصانع، وتمت إقامة جمعيات تعاونية وفلاحية.

الثورة الثقافية (1966-1976): كانت محاولة لإعادة تأكيد الهيمنة الأيديولوجية للماركسية-اللينينية من خلال القضاء على التقاليد الصينية القديمة والنخب الفكرية، مما أسفر عن تدمير واسع للثقافة والتعليم وخلق أجواء من القمع السياسي.

حكم الحزب الشيوعي: ظل الحزب الشيوعي هو السلطة الوحيدة في البلاد، وتم تثبيت السلطة السياسية في يد ماو، الذي كان يوجه السياسة الداخلية والخارجية بيد قوية.

1-2-مرحلة دينغ شياو بينغ (1978-1997): الإصلاح والانفتاح

بعد وفاة ماو، تولى دينغ شياو بينغ قيادة الصين، وبدأ تنفيذ سلسلة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي غيرت بشكل جذري شكل الدولة الصينية:

الإصلاحات الاقتصادية: بدأ دينغ في تبني سياسة "الإصلاح والانفتاح" في عام 1978، والتي تضمنت تحويل الصين من اقتصاد مركزي مخطط إلى اقتصاد مختلط، مع السماح بوجود القطاع الخاص والتجارة الحرة.

الانفتاح على الخارج: بدأت الصين في فتح أبوابها للاستثمار الأجنبي، خاصة من خلال تأسيس مناطق اقتصادية خاصة مثل مدينة شنتشن.

الحفاظ على النظام الشيوعي: رغم الإصلاحات الاقتصادية، لم تتغير الهيمنة السياسية للحزب الشيوعي، وتم الحفاظ على سلطة الحزب الشيوعي في جميع المجالات.

1-3-مرحلة جيانغ زيمي (1997-2002): التطور المستمر مع الحفاظ على الاستقرار السياسي

في هذه الفترة، واصل جيانغ زيمين التحسينات الاقتصادية التي بدأها دينغ شياو بينغ، مع الحفاظ على النظام السياسي الشيوعي:[1]

إدخال القطاع الخاص بشكل أكبر: أصبح للقطاع الخاص دور أكبر في الاقتصاد، كما تم قبول بعض جوانب الليبرالية الاقتصادية في ظل احتفاظ الحزب الشيوعي بالسلطة السياسية.

في 2001: خطوة كبيرة نحو الانفتاح على (WTO) الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية الأسواق العالمية، مما ساعد على تعزيز الاقتصاد الصيني وجذب الاستثمارات الأجنبية.

الحفاظ على الاستقرار السياسي: كما في الماضي، ظل الحزب الشيوعي هو القوة الحاكمة، ولم يسمح بأي انفتاح سياسي.

1-4-مرحلة هو جينتا(2002-2012):الاستقرار والازدهار مع مزيد من الإصلاحات الاقتصادية

في فترة هو جينتاو، استمرت الإصلاحات الاقتصادية، بينما كانت هناك محاولات لخلق توازن بين النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي:

إصلاحات اجتماعية: رغم استمرار النمو الاقتصادي، ركزت الحكومة على تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال تحسين التعليم والرعاية الصحية.

الإصلاحات في الحكم المحلي: شهدت الصين بعض الإصلاحات الإدارية على مستوى الحكم المحلي لتقليل الفساد وتحسين الكفاءة.

---

[1] سمون سالم وطرومة البشير, **واقع العلاقات التجارية الدولية,دراسة حالة الجزائر والصين**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة محمد بوضياف-المسيلة- الجزائر, 2022, ص29

التحفظ السياسي: كما في الفترات السابقة، ظل الحزب الشيوعي مهيمنًا على الحياة السياسية، مع عدم السماح بأي شكل من أشكال التعددية السياسية أو المعارضة.

1-5-مرحلة شي جين بينغ (2012-الوقت الحاضر): تعزيز السلطة المركزية وتوسيع النفوذ الدولي

منذ تولي شي جين بينغ، شهدت الصين تحولًا في العديد من جوانب السياسة الداخلية والخارجية:

تعزيز السلطة الشخصية: عُرف عهد شي جين بينغ بتعزيز سلطته الشخصية داخل الحزب الشيوعي، حيث قام بتوسيع سلطاته إلى ما هو أبعد من سابقيه، وتم تعديل الدستور الصيني في عام 2018 لإلغاء الحدود الزمنية للرئاسة، مما سمح له بالبقاء في السلطة لفترة غير محدودة.

زيادة الرقابة والمراقبة: تحت قيادته، شهدت الصين زيادة في الرقابة على وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، إضافة إلى حملات قمع ضد الفساد.

الهيمنة السياسية: تم تعزيز هيمنة الحزب الشيوعي بشكل غير مسبوق في كل مجالات الحياة السياسية، بما في ذلك التحكم الكامل في الجيش، القضاء، والاقتصاد.

التوجه نحو القومية الصينية: تصاعدت النزعة القومية تحت قيادة شي، مع سعي لتعزيز مكانة الصين كقوة عظمى على الساحة الدولية.[1]

الفرع الثاني: الإصلاحات السياسية في الجزائر

الجزائر من الاشتراكية إلى الديمقراطية التعددية:

ظهرت التعددية الحزبية في الجزائر أثناء وجود الاستعمار الفرنسي في شكل حركة وطنية تضم أحزابِ تفتقر لوجود سلطة سياسية مستقلة، ولنظام دستوري وقانوني ينظمها، حيث كان هدفها

[1]- آمنة سماحي، المرجع السابق نفسه ، ص 58.

الوحيد هو مناهضة الاستعمار ومحاربته بأشكال مختلفة، وبعد أن حمل حزب جبهة التحرير الوطني لواء الثورة المسلحة وحقق الاستقلال، مرت الجزائر بعدة مراحل دستورية وسياسية في ظل دولة حديثة كانت تبحث عن البناء الأمثل للسيادة الوطنية والاستقرار السياسي والدستوري منذ الاستقلال إلى غاية اليوم، وقد تبنت الجزائر بعد الاستقلال نظام الحزب الواحد، كما تأثرت بالنظام الاشتراكي لمدة 27 سنة إلى غاية 5 اكتوبر 1988 التي تعتبر نقطة تحول للمجتمع الجزائري والحياة السياسية في الجزائر، حيث كانت سببا في الانفتاح على الديمقراطية التي تقر الحريات العامة وتنبذ الدكتاتورية والانفراد بالسلطة، كما أقرت منذ دستور 1989 التعددية السياسية والحزبية [1].

من أولى مظاهر بروز التعددية السياسية في الجزائر هو إقرار رئاسة الجمهورية بضرورة تعدد التيارات في خطاب ألقاه الرئيس الشاذلي بن جديد في 10 اكتوبر 1988 وما تبعه من ظهور العديد من الشعارات الرسمية الجديدة منها: " من أجل ديمقراطية أوسع " و " من أجل المستقبل والديمقراطية "، بالإضافة إلى ما قاله رئيس المجلس الشعبي الوطني عن أحداث 5أاكتوبر 1988" **إنها أبرزت ضرورة التعجيل في المسار الديمقراطي الواسع الذي شرع فيه ، والذي ينبغي أن يؤدي إلى المصالحة بين الجزائريين**. .."[2].

الجزائر كانت من الدول السباقة إلى التحول للنمط السياسي الجديد " التعددية السياسية " نتيجة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعة داخلية وأخرى خارجية منه المؤثرات السياسية التي دفعت النظام السياسي الجزائري إلى التحول نحو التعددية السياسية، التي تتلخص في مجموعتين من الأزمات التي أحاطت بالنظام :

-المجموعة الأولى : وهي مجموعة الأزمات الهيكلية والتي تمثل مسلك النظام في مختلف الأزمات منها أزمة البناء المؤسسي للسلطة السياسية في الجزائر وما صاحبها من اِحتكار للسلطة، أزمة الصراع داخل أجنحة النخبة السياسية [3].

المجموعة الثانية : التي تتمثل في مجموعة من الأزمات المحورية التي عانتها الجزائر منها:

---

[1]- مسعود عليبي، **الرقابة على دستورية القوانين-دراسة مقارنة-**، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر، 2011، ص2.

[2]- سعيد بو شعر، **النظام السياسي الجزائري**، دار الهدى، الطبعة الثانية، الجزائر، 1993، ص 180-181.

[3]- منعم عمار، **الجزائر والتعددية المكلفة-الازمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية-**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 1999، ص ص 44-49.

الأزمات السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية والتي لعبت دورا مهما في إعادة تشكيل النظام السياسي من جديد[1].

بالإضافة إلى عوامل خارجية حيث شهد العالم في هذه الفترة أهم تحولات عالمية إقليمية وداخلية في تاريخ العالم المعاصر، وهو التحول الى التعددية السياسية والتي أضحت ضرورة ملحة للدول النامية بما فيها الجزائر، فقمع نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وتراجع الايديولوجية الشيوعية والأنظمة التسلطية في أوربا والدول النامية ، وتحولت حوالي أربعين دولة في العالم الى أنظمة ديمقراطية تبنت منهج التعددية السياسية [2]، بعدما أخفقت التجارب السياسية القديمة فيها وغياب المشاركة السياسية للمواطنين واِحتكار الدولة لممارسة السلطة ، وصيغة الحزب الواحد أو ائتلاف الأحزاب المسيطرة ، وجر ذلك إلى فشل في مشاريع التنمية بكل أنواعها[3]. انطلقت الجزائر في إرساء قواعد الديمقراطية بواسطة مباشرة المسار الانتخابي وتمكين مختلف التيارات من إمكانية الترشح للتمثيل في المجالس المحلية والمجلس الشعبي الوطنيوالترشح لرئاسة الجمهورية، وهذا ما يثبت حدوث تحول سياسي ظاهر جسده الدستور الجديد 1989، وشكل انتقالا من نمط الى آخر كما كان بداية لتجربة ديمقراطية تميزت بالخصائص التالية :

_ محاولة ترسيخ عوامل الديمقراطية بالرغم من حالة العنف، وهو مايبدو جليا في وجود قيادات جماعية للسلطة تخرج عن الإطار الشخصي.

_ الانفتاح النسبي على وسائل الإعلام المكتوبة تعزيزا لحرية الرأي . بروز ملامح النضج لدى القوى السياسة من حيث الوعي والتنظيم.

_ توسيع مجال المشاركة السياسية واِحتواء الصراع بين القوى السياسية المختلفة ضمن المؤسسات الدستورية.

_انتشار الثقافة المدنية وتعميق الإيمان بها.

---

[1]– غسان سلامة، **ديمقراطية من دون ديمقراطية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص298.

[2]– عبد النور بن هنتر، **اشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي "المستقبل العربي"**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 273، بيروت، نوفمبر 2001، ص6.

[3]– أحمد ثابت، **التعددية السياسية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990، ص ص 11–12.

– ترسيخ التعددية الحزبية والانتخابات الدورية كمبدأ للتداول على السلطة رغم ما يشوبها من انحرافات وتجاوزات[1].

وقد مرت التجربة الديمقراطية في الجزائر بمرحلتين أساسيتين:

– **المرحلة الأولى:** تسمى مرحلة الفوضى الديمقراطية والتي تميزت بالتركيز على الدين الهوية ، والتاريخ ، وهي المسائل التي عُبِءَ فيها الشارع لمواجهة رواسب النظام القديم الذي لم يجد أمامه إلا اللعبة الديمقراطية كخيار لتجاوز الحالات الأزموية ، بسبب أزمات متداخلة اقتصادية ، سياسية نتيجة تصادم القوى داخل سرايا الحكم وهو ما أدى إلى نتائج كارثية في المرحلة الانتقالية حصيلتها خراب العمران وذبح الوطن . [2]

– **المرحلة الثانية :** مرحلة الضبط الديمقراطي والتي تميزت بالتحالف الرئاسي الثلاثي بين جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم، وهو تحالف قام على شرعية دعم الرئيس بوتفليقة اِنطلاقا من قناعات تعطي الأولوية لبناء المصالحة الوطنية للخروج من المأساة الوطنية مع دعم برنامج النمو الاقتصادي ، حيث استطاعَ هذا التحالف غلق اللعبة أمام باقي التيارات السياسية المعارضة وعمل على إضعافها وتغييبها على الساحة السياسية .

دون أن ننسى دور الزيارات المتبادلة في إعطاء دفع قوي للعلاقات بين الجانبين نحو مزيد من التعاون لتحقيق التنمية المستدامة والتعاون المشترك وهذا ما عبر عنه السيد رايحي " سفير الجزائر لدى الصين في مقابلة مكتوبة مع وكالة أنباء الصين الجديدة " شينخوا " عن الزيارة التي قام بها " يوي تشنغ شنغ " رئيس المجلس الوطني للمؤتمر الاستشاري السياسي الصيني لأربع دول عربية والتي بدأها بالجزائر قائلا: " **هذه الزيارة خطوة مهمة من شأنها أن تسلط الضوء على رفع العلاقات العربية – الصينية الراسخة ونتائج التعاون الصيني –العربي وآفاقه المستقبلية**".

وحسب ما ذكره كبير المشرعين الصينيين عند ما زار الجزائر " ووبانغ قوم " في 2008 خلال اجتماعه مع رئيس الوزراء " أحمد أو يحي " حيث أشار إلىأن الصين ستتعاون مع الجانب الجزائري لتدعيم التعاون الثنائي من منظور استراتيجي طويل الأجل باعتبارهما دولتان ناميتان تشتركان في طموح مشترك لتنسية اقتصادهما ، كما أشار أنه علينا تشجيع شركاتنا على التعاون الصيني الجزائري

---

[1]– عبد السلام قريفة، **دور الجزائر في إطار المغرب العربي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص49.

[2]كمال، ج. (2003). الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: التحديات والفرص. دار النشر الاقتصادية.

، فالحكومة الصينية ستشجع الشركات الصينية علىإقامة أنشطة أعمال واستثمارات في الجزائر وستتبنى سياسة مفتوحة لنقل التكنولوجيا إلى الجزائر ، وإطلاق برامج تدريبية مختلفة للأفراد الجزائريين بهدف الإسهام في تصحيح الهيكل الاقتصادي بالجزائر وتوسيع إطار فرص العمل ، ورد " أويحيى " متفقا مع اقتراح " وو " أن الحكومة الجزائرية ترغب بصدق في التعلم من الصين وتدعيم التعاون الثنائي والاستثمار المتبادل من أجل المساعدة في التحول الاقتصادي في البلاد وتحقيق التنمية المستدامة ، فالصين مستعدة لتقاسم خبراتها مع الجزائر في العديد من القضايا بما فيها التنمية الوطنية بهدف تدعيم التعاون الجوهري وتعزيز الصداقة بين الشعبين ، فالانجازات التي حققتها الصين في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية الوطنية تعد دليلا حيا للعالم على نجاح سياسة الانفتاح في البلاد ومن هنا، نجد أن الوضع السائد في الصين خلال هذه الفترة يتطابق مع الأوضاع في الجزائر فكلا البلدين كانا يواجهان فوضى سياسية وفي طريقهما للإصلاح[1].

المطلب الثاني: التحولات الاقتصادية في الصين والجزائر

الفرع الأول: التحولات الاقتصادية في الصين

1-التحولات الاقتصادية في الصين (1949 – 1978) وما بعدها

منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949، كان الاقتصاد الصيني يعتمد على النموذج السوفياتي للاقتصاد المخطط مركزيًا. تحت قيادة الزعيم ماو تسي تونغ، تبنى الحزب الشيوعي الصيني السياسات الاشتراكية التي اعتمدت على تأميم الموارد الاقتصادية والصناعية، والتخطيط المركزي في الاقتصاد. تم تطبيق الإصلاحات الزراعية، حيث تم تأميم الأراضي الزراعية وتحويلها إلى مزارع جماعية، وكان الهدف من ذلك تحقيق تنمية سريعة للقطاع الزراعي والصناعي.

لكن مع مرور الوقت، تبين أن هذا النموذج الاقتصادي كان يعاني من مشاكل كبيرة، من أبرزها الإفراط في التخطيط الذي أدى إلى تدني الإنتاجية في القطاع الزراعي والصناعي، فضلاً عن المجاعة التي نشأت نتيجة للإفراط في الإنتاجية الزائدة والقرارات الاقتصادية الفاشلة مثل القفزة الكبرى إلى الأمام.

[1]– آمنة سماحي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

1-1-إصلاحات دينغ شياو بينغ (1978)

بعد وفاة ماو تسي تونغ في 1976، تولى دينغ شياو بينغ قيادة الحزب الشيوعي الصيني في 1978 وبدأ في تطبيق سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي أحدثت تحولًا كبيرًا في الاقتصاد الصيني. وقد كانت هذه الإصلاحات تهدف إلى الانتقال من الاقتصاد المخطط المركزي إلى اقتصاد مختلط، والذي يمزج بين عناصر من الاقتصاد الاشتراكي و اقتصاد السوق.

في عام 1978، بدأت الصين في تبني اقتصاد السوق الاشتراكي الذي يسمح بتطوير الأسواق مع الحفاظ على سيطرة الدولة على بعض القطاعات الاستراتيجية. أبرز ما تحقق في هذه الفترة:

إصلاحات الزراعة: تم إلغاء المزارع الجماعية، ومنح الفلاحين حرية استخدام الأراضي وزيادة الإنتاج الزراعي.[1]

مثل شنتشن، (SEZs) الانفتاح على العالم الخارجي: تم افتتاح المناطق الاقتصادية الخاصة التي جذبت الاستثمارات الأجنبية وشجعت على التجارة الخارجية.

تحسين القطاعات الصناعية: تم السماح للقطاع الخاص بالمشاركة في الاقتصاد، مما شجع على نمو الصناعة والخدمات في الصين.

1-2-التحولات الاقتصادية بعد :1993

في عام 1993، أقر الحزب الشيوعي الصيني اقتصاد السوق الاشتراكي، مما مهد الطريق للانطلاق الاقتصادي للصين في العقدين التاليين. وفي عام 2013، أطلقت الصين سلسلة من الإصلاحات التي سمحت بتحرير الأسواق بدرجة أكبر، وزيادة الفرص أمام الشركات الخاصة والأجنبية.

1-3-الإصلاحات الكبرى لعام :2013

[1]- آمنة سماحي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

في الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني عام 2013، تبنت الصين إصلاحات اقتصادية جذرية كانت من أبرزها:

-تحرير الأسواق: تعزيز الانفتاح على الأسواق العالمية وزيادة الشفافية في العمليات الاقتصادية.

توسيع الوصول إلى الأسواق الصينية: السماح للقطاع الخاص والأجنبي بالمشاركة في العديد من القطاعات الاقتصادية.تعميق التعاون الإقليمي: تعزيز التعاون مع الدول الجارة وفتح المدن الداخلية والحدودية.

-السياسة الخارجية للصين وتوجهاتها الاقتصادية:

بعد تبني سياسة الانفتاح على العالم الخارجي، أصبحت السياسة الخارجية للصين ترتكز على:

تنويع مصادر الواردات النفطية: لضمان استقرار الطاقة لمواكبة النمو الاقتصادي.

زيادة الاستثمارات في الخارج: تعزيز الاستثمارات الصينية في القطاعات النفطية والتعدينية في مناطق مختلفة من العالم.

-دبلوماسية الطاقة والنفط: تطوير علاقات استراتيجية مع الدول المنتجة للنفط مثل روسيا وكازاخستان.

الاهتمام بالصادرات والنفط: زيادة شراء مصافي النفط في الخارج وتطوير استراتيجيات لضمان استدامة الإمدادات النفطية.

-دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا:

بدأت العلاقات بين الصين وأفريقيا في الثمانينات والتسعينات تأخذ طابعًا اقتصاديًا أكثر من أي وقت مضى، حيث تحولت الدبلوماسية الصينية النفطية إلى أداة حيوية لدعم استراتيجيات النمو الاقتصادي للصين.[1]

[1]- علي حسين باكير، **دبلوماسية الصين النفطية "الأبعاد والانعكاسات"**، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص ص 89-92.

توسيع العلاقات التجارية: في التسعينيات، نمت التجارة بين الصين والدول الأفريقية بمعدل يصل إلى 700%.

منتدى التعاون الصيني الأفريقي: تأسس في عام 2000، وأدى إلى تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الصين والدول الأفريقية، مما أسهم في تسريع نمو التجارة الصينية الأفريقية.

-الاستراتيجية الاقتصادية الصينية:

الصين تسعى لأن تصبح قوة اقتصادية عظمى، لذلك ركزت استراتيجيتها الاقتصادية على:

تعزيز الاقتصاد الداخلي: عن طريق تحفيز الاستهلاك المحلي وتنمية القطاعات الصناعية والخدمية.

السيطرة على القطاعات الاستراتيجية: مثل الطاقة، والنقل، والتكنولوجيا.

تحقيق الاستدامة الاقتصادية: من خلال إصلاح النظام المالي والضريبي وتوفير بيئة ملائمة للاستثمارات.[1]

2-أسباب تحول العلاقات الصينية الإفريقية :

* تحول البني الفاعلة داخل دوائر صنع القرار في الصين حيث عملت النخبة السياسية الجديدة على استبدال الخط البراغماتي المتمحور حول التطور الاقتصادي محل التطرق الإيديولوجي الماوي (تعرف بعلم الثورة وهي تيار ثوري في الحركة الشيوعية تتميز بضرورة قيام الحركات الشيوعية بتمردات عسكرية على الأنظمة البرجوازية والامبريالية مشتقة من تعاليم الزعيم "ماو تسي تونغ" وتقوم فكرتها على الثورة أو الانتفاظة الإعلامية ثم التنظيمية ثم الحرب الشعبية واقامة جمهورية الشعب).

*بروز قارة افريقيا كمنطقة نفطية واعدة وسوقا استهلاكية واسعة وسعي الصين إلى اقتحام هذه السوق بقوة واستغلال النفط.

*منافسة ومزاحمة القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

*التحولات التي مست النظام الدولي بعد الحرب الباردة وأهمها تراجع المتغير الإيديولوجي والعسكري لصالح الاقتصادي.

3- أهداف السياسة الصينية الجديدة في إفريقيا :

*تأمين مصادر إمدادات نفطية دائمة ومضمونة في أفريقيا .

*الأهداف الدبلوماسية للسياسة الصينية في إفريقيا منها تهميش تايوان وكسب التأييد الدبلوماسي الأفريقي لدى هيئة الأمم المتحدة.

*سعي الصين لخلق نظام دولي متعدد الأقطاب وكسر الهيمنة الأمريكية على العالم .

إذا، نجد أن الصين أولت اهتماما كبيرا بالنفط لارتباطه المباشر بنموها الاقتصادي واستقرارها الاجتماعي فعمدت إلى تطوير قطاع الطاقة والهيئات الحكومية المرتبطة به وإعادة هيكلته بما يجعله أكثر فعالية وكفاءة الأمر الذي تطلب وضع خطط استراتيجية خمسية للتعامل مع الوضع النفطي بشكل علمي دقيق ومنظم ، وقد حظيت هذه الخطط بأهمية عالية لاسيما الخطط الخمسيه العاشرة والحادي عشرة التي تغطي السنوات (2001-2005) و (2006-2010) والتي حددت شكل السياسية النفطية الداخلية والخارجية للصين[1].

أما بالنسبة للجزائر، فالصين تسعى اليوم إلى كسر صفة الزبون الهامشي للبترول الجـزائري ، ويمكننا أن نشير الى استثمارات الشركة الصينية العملاقة CNBC التي أقدمت على بناء مصنع لتكرير البترول في منطقة أدرار قرب حوض السباع " ثم استطاعت شركتى Sinopec و Cnps في سنة 2004 ، أن تضفر بحقوق البحث والاستغلال في حوض " وادميا " كما أن الشركة الجزائرية " نافتال " يتعاون مع شركة SORALCHINE بادرتا إلى تكوين شركة مختلطة في جانفي 2006 تحت اسم NAFTACHINE مختصة في توزيع مواد بترولية مكررة للكيروزين ووقود الطائرات والبنزين.

الفرع الثاني: التحولات الاقتصادية في الجزائر

منذ استقلال الجزائر في 1962 وحتى نهاية الثمانينات، اعتمدت البلاد على النهج الاشتراكي كاستراتيجية اقتصادية رئيسية، حيث تم تأميم القطاع الخاص والتركيز على القطاع العام وتخطيط الاقتصاد بشكل مركزي. كان الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل أساسي على القطاع الريعي وخاصة

[1]- علي حسين باكير، مرجع سبق ذكره، ص93.

النفط والغاز، حيث كان النفط يشكل المصدر الرئيسي للإيرادات. لكن مع تراجع أسعار النفط في منتصف الثمانينات وزيادة المديونية، دخل الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة. أدى هذا الانهيار إلى تراجع كبير في النمو الاقتصادي وظهور عجز في تمويل التنمية الاقتصادية، مما أثّر على قدرة الحكومة في توفير الموارد اللازمة للقطاع العام. إضافة إلى ذلك، ترافق ذلك مع تحولات اقتصادية عالمية جديدة تركزت في الاعتماد على اقتصاد السوق بقيادة الولايات المتحدة، وهو ما جعل الجزائر تواجه تحديات داخلية وخارجية.[1]

استجابةً لهذه الأزمة الاقتصادية، كانت الجزائر مضطرة إلى اعتماد سياسات إصلاحية تستند إلى برامج التصحيح الهيكلي التي تم دعمها من قبل المؤسسات المالية الدولية. هذه السياسات كانت تهدف إلى تغيير الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الليبرالي المنفتح على القطاع الخاص والاقتصاد العالمي. بدأت هذه الإصلاحات بعد أزمة أسعار النفط 1986، وتواصلت بشكل تدريجي في النصف الثاني من الثمانينات وأواخر التسعينات، حيث ظهرت أولى بوادر التحول في النظام الاقتصادي الجزائري.[2]

مع بداية الإصلاحات في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، تم اتخاذ عدة خطوات تهدف إلى تحرير الاقتصاد الجزائري. في عام 1991، وقع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي اشتمل على عدة شروط لتعميم الإصلاحات الاقتصادية مثل تحرير القطاع العام وتشجيع الاستثمار الخاص. في هذا السياق، تم إصدار العديد من المراسيم التشريعية التي مثلت أساسًا لتنفيذ هذه الإصلاحات. من أبرز هذه المراسيم المرسوم التشريعي رقم 93-12 الذي ألغى التمييز بين الاستثمارات الخاصة والعامة، وأدى إلى فتح المجال للاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء، مع ضمانات خاصة للمستثمرين. كما تم تعديل القانون التجاري في الجزائر بموجب

[1] كمال، ج. (2003). الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: التحديات والفرص. دار النشر الاقتصادية.

[2] بن زكري، ف. (2007). الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال: التحولات والتحديات. مركز دراسات الجزائر.

المرسوم التشريعي رقم 93-08، الذي وسع الأشكال القانونية للشركات وسمح بإدخال أدوات جديدة في التجارة.[1]

الاستراتيجية الاقتصادية الجزائرية تركزت على تنويع الشركاء الاقتصاديين وتوسيع نطاق التعاون الدولي، بما في ذلك تعزيز الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة العالمية، مما سيسهم في فتح أسواق جديدة للمنتجات الجزائرية. على الصعيد نفسه، ازداد التعاون الاقتصادي مع الصين، حيث تعميق الشراكة الاقتصادية بين الجزائر والصين يعد من الحلول الاستراتيجية التي تسعى الجزائر لتحقيقها للخروج من دائرة التبعية الاقتصادية لدول أخرى.[2]

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم في هذا الفصل، يتضح أن الجزائر والصين تجمعهما علاقات وطيدة في مجالات متعددة، حيث يمتلك كل منهما موقعًا جغرافيًا استراتيجيًا ومؤهلات اقتصادية وطبيعية

[1] جاك، ل. (2011). التنمية الاقتصادية في الجزائر: من الاشتراكية إلى الليبرالية. مؤسسة الدراسات الاقتصادية.

[2] محمد، ع. (2005). الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: التحولات والتداعيات. دار الوعي للنشر.

مهمة. تتمتع الجزائر بموقعها الاستراتيجي ومكانتها الإقليمية والدولية، فضلاً عن معطياتها الطبيعية والبشرية المتنوعة التي تجعلها قادرة على أن تكون من البلدان المتقدمة. ومع ذلك، يبقى الجهد المبذول غير كافٍ مقارنةً مع الإمكانيات الكبيرة التي تمتلكها الجزائر.

على النقيض من ذلك، فإن المكانة العالمية للصين لم تأتِ نتيجة لعوامل خارجية أو ظرفية، بل هي ثمرة تفاعل ديناميكي بين الجغرافيا السياسية والقدرة على العمل والاجتهاد. فقد تمكنت الصين من تحويل هذه العوامل إلى قوة اقتصادية وسياسية عملاقة، مما جعلها تحظى بمكانة مرموقة على الساحة الدولية.

الفصل الثانـي:

واقع وتحديات العلاقات التجارية الجزائرية الصينية

تمهيد:

تُعد الصين اليوم واحدة من أبرز القوى العالمية التي فرضت نفسها على الساحة الدولية بفضل مزيج من المقومات الجغرافية والديموغرافية والاقتصادية، إذ تمتد على مساحة شاسعة وتحتضن أكبر عدد سكاني في العالم، ما منحها ثقلاً استراتيجياً طالما وُصف مجازاً بـ"التنين النائم". غير أن هذا التنين لم يظل نائماً طويلاً، فقد أفاق مدفوعاً بسياسات إصلاحية طموحة واقتصاد موجَّه نحو الانفتاح والتوسع، ليبدأ في فرض هيمنته على المشهد الاقتصادي العالمي، منافساً بذلك أكبر القوى الاقتصادية التقليدية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي خضم هذا الصعود، أطلقت الصين سنة 2013 مبادرة استراتيجية عُرفت باسم "مبادرة الحزام والطريق" (Belt and Road Initiative – BRI)، اقترحها الرئيس الصيني شي جين بينغ، وتهدف إلى إعادة إحياء طريق الحرير القديم بأسلوب حديث يربط من خلاله الصين بالعالم عبر شبكة من الممرات البرية والبحرية، لتتحول بذلك من فاعل اقتصادي صاعد إلى مُبادِر عالمي يسعى لإعادة رسم خارطة التبادلات الاقتصادية الدولية.

وفي هذا السياق. تبرز الجزائر كواحدة من الدول ذات الموقع الجغرافي الحيوي على مستوى شمال إفريقيا، ما يجعلها شريكا محتملاً واعداً في إطار هذه المبادرة. فمع انفتاحها الاقتصادي التدريجي منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي، وسعيها الدائم إلى تنويع شركائها وتوسيع آفاق التعاون، وجدت الجزائر في المبادرة الصينية فرصة جديدة لتعزيز موقعها في الاقتصاد العالمي، مدفوعة بعمق العلاقات التاريخية مع الصين وتزايد الحضور الصيني في مشاريعها التنموية. ومن هنا، يتجلى

الانخراط الجزائري في هذه المبادرة كخطوة استراتيجية تهدف إلى دفع عجلة التنمية الداخلية، وتحقيق اندماج أوسع وأكثر فعالية ضمن النظام الاقتصادي الدولي.

وعليه تم تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

*المبحث الأول: العلاقات الإقتصادية الجزائرية الصينية

*المبحث الثاني: معوقات العلاقات الجزائرية الصينية

*المبحث الثالث: آفاق الشراكة الجزائرية الصينية

المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية

بعد استقلال الجزائر سنة 1962، شرعت الدولة في تبني نموذج اقتصادي اشتراكي يهدف إلى تحقيق التنمية الوطنية المستقلة، مستلهمة من تجارب الدول التي انتهجت نفس الطريق، وعلى رأسها الصين. وبينما كانت الجزائر تسعى لبناء قاعدة صناعية قوية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، كانت الصين بدورها تمر بمرحلة إعادة بناء داخلي تحت قيادة النظام الشيوعي، قبل أن تنطلق منذ أواخر السبعينات في مسار إصلاح اقتصادي عميق غيّر ملامحها جذرياً. ومع دخول الصين في مرحلة الانفتاح التدريجي على العالم، بدأت ملامح التعاون الاقتصادي الصيني الجزائري تتعزز بشكل متسارع، حيث وجدت الجزائر في الصين شريكا لا يشترط أجندات سياسية أو تدخلات داخلية، بينما وجدت الصين في الجزائر سوقاً واعدة وبيئة خصبة لتوسيع نفوذها الاقتصادي. وقد ساهمت عوامل مثل التقارب الأيديولوجي، والتفاهم السياسي، والحاجة المتبادلة إلى تبادل المنافع الاقتصادية، في ترسيخ هذه العلاقة، لتتحول لاحقاً إلى شراكة استراتيجية شاملة، خاصة في مجالات البنية التحتية، الطاقة، والتبادل التجاري.

المطلب الأول: مكانة الصين في الاقتصاد العالمي

قبل التطرق لمسألة العلاقات الثنائية بين الصين والجزائر، ارتأيت التطرق إلى مكانة الصين في الاقتصاد العالمي، وهذا في محاولة لفهم ديناميكية التطور الاقتصادي للصين على المستويين الداخلي والدولي، وهذا البناء تصور عام حول الرؤية والإستراتيجية الاقتصادية الصينية[1].

أسهمت التحولات الدولية في بروز الصين كقوة اقتصادية عالمية، حيث كان لفترة مابعد الحرب العالمية الثانية العديد من التحولات التي فرضت على الصين القيام بمجموعة من الإصلاحات الداخلية للتكيف مع هذه التحولات، وشملت هذه الإصلاحات العديد من القطاعات الحيوية، الأمر

[1] كريس ألدين، الصين في إفريقيا شريك أم منافس؟ ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي،ط (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2009)،ص22

الذي أسهم في تحقيق تنمية شاملة، فالنموذج الصيني استند على الإمكانيات الذاتية مع الاستفادة من التجارب الغربية.

بحلول عام 1992، أعلن دينغ شياو بينغ عن سياسة "اقتصاد السوق الاشتراكي"، التي تهدف إلى دمج عناصر الاقتصاد السوقي مع النظام الاشتراكي، مما سمح بتوسيع نطاق الإصلاحات الاقتصادية. هذا التوجه دفع بالصين لتصبح "ورشة العالم"، حيث ارتفعت قيمة صادراتها من 10 مليارات دولار في عام 1978 إلى 4.3 تريليون دولار في عام 2007، مما جعلها أكبر دولة

من جهة أخرى، شهدت الصين تحسنًا كبيرًا في مستويات المعيشة. فقد تمكن أكثر من 850 مليون شخص من الخروج من دائرة الفقر، كما تسارعت مستويات التعليم بشكل هائل، حيث يتوقع أن تكون 27% من القوة العاملة في الصين تحظى بتعليم جامعي بحلول عام 2030، وهو معدل يعادل الوضع الحالي في ألمانيا.

على الصعيد الصناعي، شهدت الصين نموًا هائلًا في إنتاجها الصناعي. فقد تضاعف إنتاج الصلب بين عامي 1980 و2000، ومن ثم ارتفع من 128.5 مليون طن إلى 418.8 مليون طن بين عامي 2000 و2006، مما جعلها تنتج ثلث الإنتاج العالمي. كما ارتفع إنتاج السيارات من 139,800 وحدة في عام 1975 إلى 9.35 مليون وحدة في عام 2008.فيما يتعلق بالبنية التحتية، شهدت الصين تطورًا ملحوظًا. فقد ازدادت مسافة السكك الحديدية إلى 78 ألف كيلومتر في عام 2007 من 52 ألف كيلومتر في عام 1978، كما ازدادت أطوال الطرق العامة إلى 3.58 مليون كيلومتر من 890 ألف كيلومتر. (arabic.china.org.cn)

تجسد هذه الإنجازات رؤية الصين في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة، مع التركيز على تعزيز مكانتها الاقتصادية على الساحة العالمية.

1-الأهداف الاستراتيجية الاقتصادية الصينية:

بعد قيام الصين بمجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية على المستوى الداخلي، عملت على تعزيز مكانتها الدولية، وذلك انطلاقا من تطوير علاقات خارجية تعاونية مع مختلف دول العالم، حيث راهنت الصين على الاقتصاد كمحدد يضمن لها تطوير علاقات سلمية مع مختلف دول العالم، وهذا انسجاما مع تحولات النظام الدولي، الذي أخذت معالمه ترتكز على المعطيات الاقتصادية وفتح الأسواق التجارية، فالحسابات الاقتصادية للصين تتمحور حول:

1-1زيادة الرفاهية والتنمية الاقتصادية:

تمثلت اهتمامات القيادات الصينية المتعاقبة في التركيز على الاستمرارية في عملية الإصلاح والانفتاح والتمسك بنموذج الاشتراكية ذات الخصائص الصينية بما يضمن توفير الازدهار والاستقرار داخل الصين، فمنذ تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي سنة 1978، جعلت الصين من التنمية الاقتصادية هدفا رئيسا لسياستها الخارجية[1]، حيث تعتبُر الصين أن التنمية الصينية في مصلحة بقية دول العالم كونها أسهمت بنصيبها من النمو الاقتصادي الاقليمي والعالمي، فباعتبارها قوة اقتصادية كبرى بناتج محلي بلغ 11.06 ترليون دولار أمريكي سنة 2015 ،وبمعدل نمو بلغ6.9% كأعلى نمو اقتصادي في العالم، تعمل الصين على ضمان حسن الأداء الاقتصادي، بما يعطي لها القدرة على القيام بدور مؤثر في نظام دولي أصبحت ميكانزماته تسير بالاستناد على المحددات الاقتصادية.

1-2- تأمين احتياجاتها من الطاقة والمواد الأولية:

مثل تحول الصين من مصدر للنفط إلى مستورد له منذ عام 1993 نقطة تحول مهمة بالنسبة للصين وللعالم، حيث أصبحت الصين تسعى لتأمين حاجياتها الطاقوية من الخارج، فتعتبر القيادات الصينية أن استمرار ديناميكية الاقتصاد الصيني سيحتاج إلى أن تكون له مصادر آمنة من الطاقة والموارد الأولية[2]، فحسب تقرير المنظمة الأوبك (صدر سنة 2017) فإنه من المتوقع أن يرتفع الطلب الصيني على النفط تدريجيا، بالرغم من أن إنتاجها النفطي يتجاوز 3.5 مليون برميل

[1] على عطري، أهمية الطاقة ودورها في توجيه السياسة الخارجية للصين 1993،2007، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر،2008،2009،ص39

[2] كريس ألدن، مرجع سبق ذكره، ص23

يوميا- أين سينتقل من 11 مليون برميل في اليوم سنة 2015 إلى 16.5 مليون برميل في اليوم بحلول سنة 2040،وذلك بنسبة نمو تقدر ب1.6%. هذا الارتفاع في الطلب على النفط يرجع إلى إستراتيجية الصين التي تهدف للتقليل من اعتمادها على الفحم في صناعاتها واستبدالها ببقية الطاقات خاصة النفط في ما يتعلق بالنقل والصناعات البتروكيميائية، وعليه سعت بكين إلى تنويع علاقاتها التجارية مع مختلف الدول المنتجة للطاقة، والعمل على كسب الامتيازات المتعلقة باستغلال موارد الطاقة خاصة في دول العالم الثالث.

كما تسعى بكين لتوفير وضمان الحصول على المعادن (بما فيها المعادن الأرضية النادرة) والفحم، والتي تعد محرك الصناعات الثقيلة، فتأمين هذه الموارد سيقدم دفعة للاقتصاد الصيني ومنه ضمان استمرارية التنمية الاقتصادية، إضافة إلى استغلال الطاقات المتجددة والعمل على تطوير تكنولوجيا الطاقة أين أصبحت رائدة في مجال تكنولوجيا الطاقات المتجددة[1]، فالاقتصاد الصيني المتنامي خلق الحاجة إلى استهلاك الطاقة بمختلف أشكالها، وهو أحد العوامل التي تسببت في زيادة أسعار الطاقة في الأسواق الدولية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وخلق التنافس بينها وبين بقية القوى الاقتصادية الكبرى حول استغلال الموارد وتأمينها.

1-3- البحث عن الأسواق وجذب الاستثمارات:

كنتيجة لمعدل نموها المتصاعد وكذا الديناميكية التي يشهدها اقتصادها فإن الصين تحتل المراتب الأولى آسيويا وعالميا من حيث حجم وكثافةُ المبادلات التجارية الخارجية، سواء ما تعلق بالاستيراد أو التصدير؛ الانفتاح الذي تبنته الصين في استراتجياتها الاقتصادية والانضمام لمنظمة التجارة العالمية كان بهدف إزالة الحواجز التي تعيق وصول الصين إلى الأسواق الدولية.

الصين ثاني أكبر دولة من حيث الاستثماراتُ الخارجيةُ ،ففي سنة 2015 بلغت استثماراتها الخارجية المباشرة116 مليار دولار 12 بزيادة بلغت 15% مقارنة بسنة 2014، كما تمتلك الصين أكبر احتياطي النقد الأجنبي في العالم بمقدار 3.21 تريليون دولار؛ بين عامي 2005 و2016 بلغ

[1] شي جي بينغ حول الحكم والإدارة، ط1، (بكين: دار النشر باللغات الأجنبية،2014،ص33

إجمالي الاستثمارات العالمية للصين حوالي 1.2 تريليون دولار أغلبها كان موجها للدول النامية، كما أنها أول دولة مستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة 128.5 مليار دولار سنة 2014 .

تعمل الصين على ضمان الأسواق لسلعها، إضافة للاستثمار في مجال الخدمات والهياكل القاعدية، ومن هنا، تمثل الدول النامية بما فيها الجزائر وجهة مفضلة بالنسبة للصين، أين يصبح التعاون ميزة أساسية لعلاقة الصين مع هذه الدول. وفي هذا السياق زار الرئيس الصيني شي جينبينغ Jinping Xi ورئيس الوزراء لي كيتشيانغ Li Kegiang أكثر من 50 دولة في سنة 2014 أين تم التوقيع على اتفاقيات تجارية واستثمارية متنوعة،[1] 14 وقدمت بكين قروضا ومساعدات للعديد من الدول التي تجمع بينها وبين الصين العديد من المصالح التجارية المشتركة.

2- ملامح استراتيجية الصين الاقتصادية:

تتعامل الصين في الساحة الدولية بمنطق قوة اقتصادية دولية، أين يركز طرحها على ضرورة حماية المصالح المشتركة للبشرية المسؤولية الإنسانية. وتؤكد على ضرورة قيام الوحدات المؤثرة في النظام الدولي بالمساهمة في ضمان الازدهار والتنمية على المستوى العالمي، وإحترام المساواة بين الدول مهما كانت مكانتها وقدراتها، وترى أنه لا يوجد نموذج واحد للتنمية يمكن تعميمه.

لتعزيز فعاليتها الاقتصادية في النظام الدولي وضمان مصالحها التجارية، عملت بكين على الانخراط في الترتيبات الإقليمية والدولية، حيث انضمت إلى منظمة التجارة العالمية سنة 2001 كخطوة أولية نحو تحرير تجارتها الخارجية، وفي سنة 1980 انضمت إلى البنك الدولي (الآن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وهي أيضا ضمن مجموعة العشرين، كما خلقت كثافة من التفاعلات التجارية في محيطها الإقليمي فعززت شراكاتها مع مجموعة الآسيان بعد قمة شيانغماي التي كرست مبدأ الآسيان+3 وتعزيز التعاون في السيولة المالية بعد أزمة 1997، كما انضمت إلى البنك الآسيوي للتنمية سنة 1986، الذي يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادي، بواسطة تقديم القروض والمساعدة الفنية والمنح والاستثمارات لتعزيز التنمية

[1] شي جي بينغ، حول الحكم والإدارة ، مرجع سابق، ص293

الاجتماعية والاقتصادية للأعضاء والشركاء كما تنظر بكين إلى منتدى التعاون آسيا – الباسفيك كسوق واسعة للاستثمار وتحرير تدفق رؤوس الأموال.

تبنت النخب الجديدة في بكين العديد من المبادرات لإيجاد شبكة من التفاعلات الإقليمية والدولية تشمل أهم شركائها الاقتصاديين، فطرح الرئيس الصيني شي جينبينغ مبادرة "حزام طريق الحرير الاقتصادي الذي يهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي، وتحسين سبل ربط الطريق، وتشجيع التجارة والاستثمار، وتسهيل تحويل العملات، ودعم عمليات التبادل بين الشعوب،[1] هذه المبادرة تخص التعاملات البرية كما دعت بكين لإعادة إنشاء شبكة الممرات البحرية القديمة لخلق "طريق الحرير البحري". هذه الحيوية في المجال الاقتصادي للصين ترمي إلى تكثيف وتعزيز الحضور الصيني على المستوى العالمي بما يحقق ضمان تحقيق تنميتها الاقتصادية وبما يحمي مصالحها على المستويين الداخلي والخارجي.

أنشأت الصين البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، الذي سيعمل على ضمان تمويل المشاريع والاستثمارات في الدول المعنية، بمبادرة طريق الحرير خاصة في آسيا، وفي سنة 2014 أنشأت صندوق طريق الحرير باستثمار قيمته 40 مليار دولار أمريكي، لتمويل بناء البنية التحتية وتنمية الموارد والتعاون الصناعي وغيرها من المشروعات في الدول الواقعة على طول الحزام والطريق، وأعلنت (بكين) تأسيس بنك التنمية الجديد مع بقية أعضاء تكتل البريكسكالية لتمويل المشاريع المشتركة، وجاء إنشاء هذه الآليات بالرغم من وجود الآليات الدولية، لأن الدول النامية لا تحصل إلا على حصص قليلة وبشروط تمس بسيادة هذه الدول، بالتزامن مع تراجع إسهامات الدول المتقدمة في هذه المؤسسات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، ومن هنا، دعت بكين لبناء نظام دولي جديد يخدم مصالح الدول بشكل عادل. فهي من خلال هذه المبادرات تسعى إلى تعزيز حضورها الدولي والعمل على خلق توازن في المنظومة المالية الدولية والتقليل من هيمنة المؤسسات المالية المانحة وتأثيرها في المصالح الصينية في العالم.

تدعم الصين مشاريعها بـ 50 مليار دولار لبنك الاستثمار الآسيوي في البنية التحتية، 41 مليار دولار لبنك التنمية الجديد، 40 مليار دولار للحزام الاقتصادي لطريق الحرير، و25 مليار

[1] بناء الحزام الإقتصادي لطريق الحرير، المحاضرة الرئيس شي جينغ ينغ،في جامعة نيزار باييف، 07 سبتمبر 2013

دولار لملاحة طريق الحرير، وتعهدت بكين أيضا باستثمار 1.25 ترليون دولار في جميع أنحاء العالم بحلول عام2025[1].

تشير كثافة التفاعلات التجارية والاقتصادية للصين خارجيا إلى رغبة بكين في التأثير في مسار العلاقات الاقتصادية الدولية، وهو ما تؤكد عليها لترتيبات الاقتصادية الجديدة التي أسستها الصين في تعاملاتها الدولية، وبالأخص مع الدول النامية، كمنتدى التعاون الصيني الإفريقي ومنتدى التعاون الصيني العربي والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وكذا مبادرتي حزام وطريق الحرير الجديد، والتي هي في الأساس نتيجة للتحول التدريجي للصين من السياسي إلى الاقتصادي. فالإستراتجية الاقتصادية الصينية تؤكد على ضرورة التعاون بين الدول، وجعل الاقتصاد عاملا أساسًا لتعزيز التعاون وكآلية التغيير وضع الهيمنة الغربية والأمريكية على النظام الدولي، وبرهنت على أنها تمتلك القدرات اللازمة للمساهمة في تطوير الدول النامية، أين تصبح هذه الأخيرة حلقة أساسية في هذه الاستراتيجية، وعليه تتوجه معظم الدول النامية خاصة في إفريقيا إلى تعزيز شراكاتها مع الطرف الصيني، والجزائر وإدراك امنها لأهمية التعاون الاقتصادي المتبادل مع الصين، فقد أعطته أهمية منذ مراحل متقدمة من تاريخها المعاصر، وتعمل على تعزيز هذا التعاون ليشمل العديد من المجالات الحيوية للطرفين بما يسمح للجزائر بتحسين مكانتها الدولية.

المطلب الثاني: المبادلات التجارية الجزائرية الصينية

تعكس المبادلات التجارية المتنامية بين الجزائر والصين متانة العلاقات الاقتصادية بين البلدين، حيث أصبحت الصين في السنوات الأخيرة الشريك التجاري الأول للجزائر، متجاوزة شركاء تقليديين كفرنسا وإيطاليا. ويُظهر هذا التوجه اعتماد الجزائر بشكل متزايد على السوق الصينية، خاصة في مجالات الاستيراد، حيث تشمل الواردات الجزائرية من الصين مختلف المنتجات الصناعية والإلكترونية ومواد البناء. ووفقًا لإحصاءات رسمية، بلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدين ما يقارب 9 مليارات دولار سنة 2022، مما يعكس توسعًا كبيرًا في العلاقات التجارية مقارنة بالعقود

[1] ديفيد شامبو، أنماط القوة الداعمة الصينية على الرابط https://raqeb.com/2015/

الماضية. ويُتوقع أن تستمر هذه الدينامية في التصاعد مع تزايد التعاون في مشاريع البنية التحتية والاستثمار في القطاعات الحيوية.

جدول 1: المبادلات التجارية للجزائر مع الصين وأهم شركائها خلال الفترة 2011-2024

		2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2022	2023	2024
الصين	الصادرات	4.47	5.41	6.02	7.39	7.58	7.64	6.74	7.92	6.94	5.59	6.27	9.49	11.68
	الواردات	1.96	2.31	2.16	1.31	0.76	0.33	0.44	1.17	1.14	0.99	1.14	0.81	0.75
فرنسا	الصادرات	8.02	8.16	7.84	8.18	6.89	5.62	5.63	6.22	5.51	4.78	4.74	4.84	5.18
	الواردات	6.11	5.03	5.63	5.83	4.32	3.32	3.83	4.92	4.96	3.05	7.01	7.64	6.79
الاتحاد الأوربي	الصادرات	24.17	27.02	29.77	31.00	24.54	22.34	20.95	22.01	19.02	15.41	16.2.	16.4.	...
	الواردات	38.7	42.15	42.58	39.17	23.24	18.37	20.93	24.70	20.80	13.50	14	14.2.	...

من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر https://www.trademap.org 2025/05/22.[1]

[1] مركز التجارة الدولية (ITC). (2024). *Trade Map - قاعدة بيانات* تم الاسترجاع من: https://www.trademap.org

تُظهر البيانات أن الصين أصبحت المورد الأساسي للجزائر منذ عام 2015، متجاوزة بذلك فرنسا، حيث ارتفعت صادراتها إلى الجزائر من 4.52 مليار دولار عام 2011 إلى 5.5 مليار دولار عام 2020، مع تسجيل ذروة سابقة في حدود 7.64 مليار دولار سنة 2016. في عام 2019 بلغت هذه الصادرات نحو 6.94 مليار دولار، وهو ما يمثل نسبة 16.36% من إجمالي واردات الجزائر المقدرة بـ 42.41 مليار دولار في السنة نفسها. هذا التطور يؤكد أن السوق الجزائرية أصبحت إحدى الوجهات التجارية الرئيسية للسلع الصينية، إذ حافظت الصين خلال عدة سنوات متتالية على معدل صادرات سنوي نحو الجزائر يفوق 7 مليار دولار. في المقابل، تتشكل واردات الصين من الجزائر أساسًا من المواد الطاقوية نظرًا لكونها من أكبر مستهلكي الطاقة في العالم. وقد تفاوتت قيمة هذه الواردات من سنة إلى أخرى، حيث بلغت أعلى مستوى لها سنة 2013 بقيمة 2.16 مليار دولار، ثم بدأت بالانخفاض إلى أن سجلت 0.99 مليار دولار فقط عام 2020. وبالنظر إلى الميزان التجاري بين البلدين، يتضح أنه يميل بشكل حاد لصالح الصين، إذ سجل عجزًا تجاريًا مستمرًا للجزائر، بلغ ذروته سنة 2023 بقيمة 8.61 مليار دولار. هذا الاختلال المزمن في التوازن التجاري يسلّط الضوء على حاجة الجزائر لتنويع صادراتها وتعزيز قدراتها الإنتاجية من أجل تحقيق نوع من التوازن في علاقاتها الاقتصادية مع الصين.[1]

المطلب الثالث: الاستثمارات الصينية في الجزائر

تُعد **الاستثمارات الصينية في الجزائر** محركًا رئيسيًا لتطوير العديد من القطاعات الاقتصادية في البلاد، خاصة في مجالات الصناعة، الطاقة، والبنية التحتية. تشهد العلاقات بين الجزائر والصين تطورًا مستمرًا، حيث تجاوزت قيمة الاستثمارات الصينية في الجزائر **36 مليار دولار أمريكي**، شملت العديد من المشاريع الكبرى في قطاع السيارات والإلكترونيات والطاقة المتجددة. على سبيل المثال، استثمرت الشركات الصينية في إنشاء مصانع محلية لإنتاج السيارات

[1] الديوان الوطني للإحصائيات .(2023) .(ONS) *التجارة الخارجية للجزائر*.

مثل "شيري" و"جيلي"، مما يسهم في تلبية احتياجات السوق الجزائرية من السيارات وتوفير فرص عمل محلية. كما أن التعاون في مجال الطاقة المتجددة يشهد طفرة مع تنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية والرياح، التي تساهم في تقليل الاعتماد على الطاقة التقليدية. رغم هذه النجاحات، تواجه الاستثمارات الصينية بعض التحديات، مثل البيروقراطية المحلية والتحديات القانونية، التي قد تؤثر على سرعة تنفيذ المشاريع. ومع ذلك، فإن التوجهات المستقبلية تشير إلى استمرار الصين في تعزيز دورها الاستثماري في الجزائر، خاصة في ظل السياسات الجزائرية التي تشجع التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية.

- ✓ **الاستثمارات الصينية في الجزائر:**

لم تقتصر العلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية على التبادلات التجارية فحسب، بل تطورت بشكل ملحوظ لتشمل تدفقًا متزايدًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث برزت الصين كأحد أبرز المستثمرين في الجزائر خلال العقدين الأخيرين. ففي عام 2023، بلغت قيمة الاستثمارات الصينية المباشرة في الجزائر حوالي **209.28 مليون دولار أمريكي**، مقارنة بـ **21.45 مليون دولار** فقط في عام 2022، وفقًا لبيانات وزارة التجارة الصينية، وهو ما يمثل نموًا بنسبة تفوق 875%. (CEIC Data)

تتوزع هذه الاستثمارات على قطاعات حيوية، أبرزها قطاع **صناعة السيارات**، حيث تم توقيع اتفاقيات بين شركات مثل **Groupe Mazouz** و**Jiangling Motors Corporation** لإنشاء منطقة تعاون اقتصادي وتجاري في مستغانم، من المتوقع أن تنتج 50,000 وحدة خلال خمس سنوات (Algerian Embassy in Bulgaria). كما تم إطلاق مشاريع أخرى في سطيف وبرج بوعريريج لتجميع السيارات والحافلات بالتعاون مع شركات صينية مثل **Jiangxi** و**Shaanxi** و**Changhe Motors**.

في قطاع **المحروقات**، تعزز حضور الصين في الجزائر من خلال شراكات استراتيجية مع شركة **Sinopec** لتطوير حقل زار زايتين، إضافة إلى مشاريع **سوناطراك**، من بينها شراكة مع شركة

لاستكشاف واستغلال حقول النفط والغاز في مناطق مثل الشلف **CNOOC**و**CNPC**مشتركة مع (Reuters) وحاسي بئر ركايز، بعقود بلغت قيمتها مئات الملايين من الدولارات.

أما في مجال **البناء والبنية التحتية**، فقد حصلت الشركات الصينية على عقود تفوق قيمتها **20 مليار دولار**، تشمل مشاريع ضخمة مثل الطريق السريع شرق–غرب، توسيع مطار الجزائر، مستشفى جامعة وهران، إضافة إلى بناء **جامع الجزائر الأعظم** بكلفة تقدّر بـ 1.5 مليار دولار، (Zawya) والذي يُعد من بين أكبر المساجد في العالم.

في البنية **ZTE**و**Huawei**وفي مجال **الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات**، استثمرت شركات مثل لربط مطار هواري بومدين، eLTE بعقد لتنفيذ نظام Huawei الرقمية الجزائرية، حيث فازت وشركة **Great Wall Computer Shenzhen Co.**بالإضافة إلى مشروع مشترك بين شركة بقيمة 4 ملايين دولار، في كل من عنابة والبليدة ،SIM جزائرية محلية لإنشاء مصنع لبطاقات والرويبة.

تُجسّد هذه المشاريع الطموحة التوجه الاستراتيجي الجزائري لتنويع شركائه الاقتصاديين وتوطين التكنولوجيا، كما تعكس المكانة المتنامية للصين كشريك تنموي في القارة الإفريقية عمومًا، وفي الجزائر بشكل خاص.

الشكل رقم: "01أعمدة بيانية للتدفق السنوي للاستثمارات الصينية إلى الجزائر من عام 2007 إلى2015 (بالملايين الدولارات الأمريكية):

يوضح هذا الرسم البياني التدفق السنوي للاستثمارات الصينية المباشرة إلى الجزائر من عام 2007 إلى عام 2015, حيث شهدت الاستثمارات نموا طرديا بلغ ذروته في عام 2015 بقيمة 210.57 مليون دولار أمريكي. [1]

[1] https://www.statista.com/statistics/720491/china-outward-fdi-flows-to-algeria/

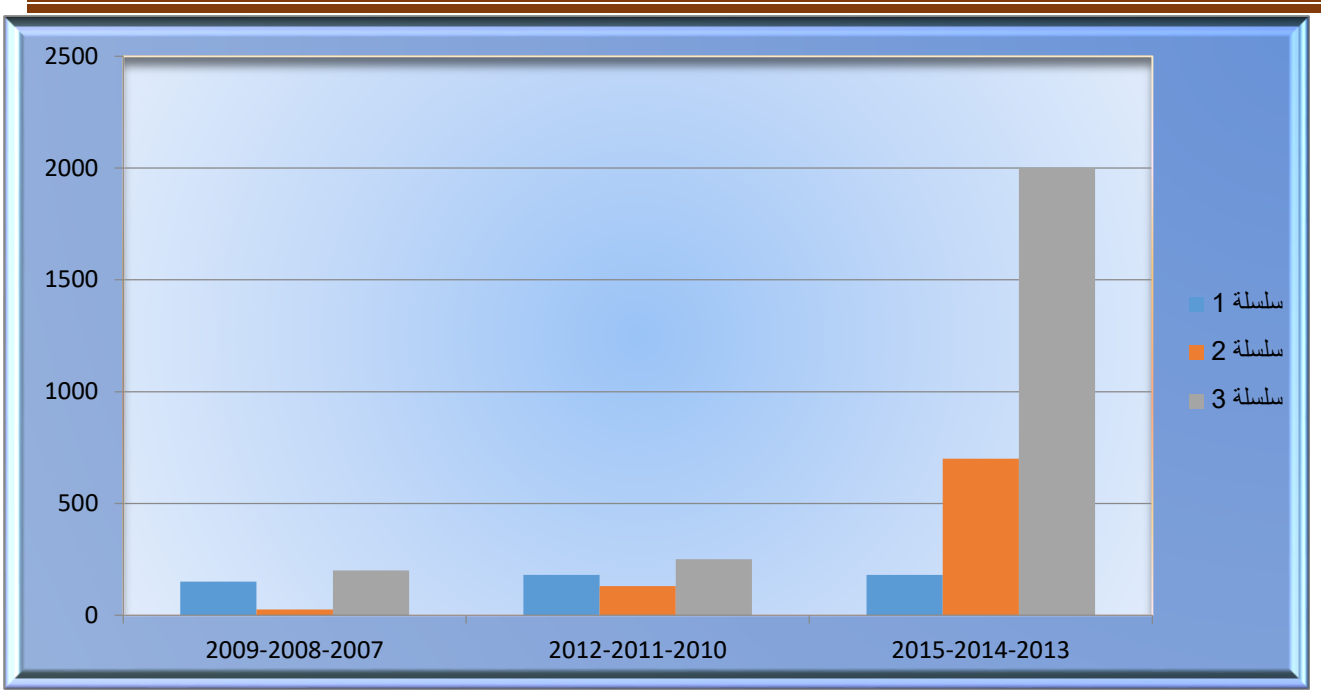

نقلا عن المصدر:

C.textor, Annual FDI flows from China to Algeria 2007-2017, https://www.statista.com/statistics/720491/china-outward-fdi-flows-to-algeria/

يلاحظ بواسطة الأعمدة البيانية التدفق السنوي للاستثمارات الصينية في الجزائر من سنة 2007 إلى سنة 2015، نرى بأن هناك تفاوتا في وجود الاستثمارات من عام الى آخر، يعني مرة تكون بمبالغ ضخمة وأحيانا بمبالغ ضئيلة فمثلا كانت في 2007 الاستثمارات 145.92 مليون دولار، 2008 كانت 42.25 مليون دولار، 2009 تشير إلى228.76 مليون دولار وأيضا في 2010 بـ 186 مليون دولار، 2011 بـ 114,34 مليون دولار، 2012 بـ 245.88 مليون دولار، سنة 2013 بـ 191,3مليون دولار، 2014 قدرت بـ 665.71 مليون دولار وأخيرا 2015 بقيمة 210.57 مليون دولار أمريكي.

المبحث الثاني: معوقات العلاقات الجزائرية الصينية

بعد التطرق إلى الجانب التعاوني في العلاقات الجزائرية الصينية، لا يمكن تجاهل التحديات التي تعترض سبيل هذا التعاون، والتي تشكل عقبات حقيقية أمام تطويره بشكل مثالي. من أبرز هذه التحديات، دور القوى الغربية في عرقلة التوسع السريع لهذه العلاقة، خصوصًا النفوذ الفرنسي والدور الأمريكي في المنطقة، اللذين يسعيان جاهدين للحد من النفوذ الصيني المتزايد في الجزائر.

فرنسا، التي تربطها علاقات تاريخية وثيقة مع الجزائر، تجد نفسها في موقف حساس أمام التوسع الصيني في منطقة كانت تعد تقليديًا منطقة نفوذها. وهذا ما يجعلها في حالة من التنافس والتنافس مع الصين في العديد من القطاعات الاقتصادية. على الرغم من محاولات فرنسا الحفاظ على مكانتها الاقتصادية والسياسية في الجزائر، مثل التأثير على التوجهات الاقتصادية من خلال استثماراتها الخاصة، إلا أن الاستثمارات الصينية قد أكسبت الجزائر العديد من الفرص الاقتصادية الجديدة التي قد لا تجدها في التعاون مع الشركاء الغربيين.

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فهي ترى في التعاون الجزائري الصيني تهديدًا لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالأمن الإقليمي والتنمية الاقتصادية. تسعى أمريكا إلى الحد من زيادة النفوذ الصيني في الجزائر من خلال فرض عقوبات اقتصادية أو سياسيًا، بما يهدف إلى تقليص قوة الصين في شمال إفريقيا وتوجيه الجزائر نحو خيارات اقتصادية أخرى، كالتعاون مع المؤسسات الغربية التي تدير سياسات اقتصادية محورية.

تسعى كل من فرنسا وأمريكا إلى الحفاظ على مكانتها في الجزائر عبر تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية التقليدية، مع دعم مشروعات استثمارية ومساعدات تقنية، إلا أن الجزائر، في الوقت ذاته، تسعى لتحقيق استقلالية استراتيجية من خلال تنويع شركائها الدوليين وتطوير التعاون مع الصين التي توفر فرصًا استثمارية أكبر مع شروط أقل تعقيدًا مقارنة بالتعامل مع القوى الغربية.

وبذلك، يتحقق نوع من التنافس غير المعلن بين فرنسا والولايات المتحدة ضد الوجود الصيني في الجزائر. وفي الوقت ذاته، يبدو أن الجزائر تحاول الموازنة بين مصالحها مع القوى الغربية، وبين

الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي توفرها الاستثمارات الصينية، وهو ما يجعل التحديات المتعلقة بتعميق العلاقات الصينية الجزائرية أكثر تعقيدًا في سياق التنافس الدولي.

المطلب الأول: التنافس الأمريكي

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم في ظل سياسة الهيمنة والقطب الواحد، بدأت الصين في تبني سياسة التوسع والبحث عن توازن استراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، محققة بذلك أهدافها في ترسيخ وجودها على الساحة الدولية. فقد قامت الصين بتوسيع دائرة تحالفاتها في العديد من المناطق حول العالم، وبالأخص في القارة الأفريقية التي كانت تمثل فرصة ذهبية لتحقيق المنفعة المشتركة والتنمية المستدامة عبر إقامة علاقات قوية مع دولها. فالصين، من خلال شركاتها المدعومة من الحكومة، قامت بتطوير مشاريع في قطاعات استراتيجية مثل النفط والموارد الطبيعية، التي شكلت محورًا رئيسيًا في استراتيجية التوسع الصينية. ومن خلال هذه الاستثمارات، استطاعت الصين أن تصبح الشريك التجاري الثالث في إفريقيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وهو ما أثار قلق واشنطن من التدخل الصيني في مناطق تعتبر ضمن نطاق نفوذها التقليدي.[1]

وفقًا لتقرير مجلس الأعمال الصيني الإفريقي، شهدت الاستثمارات الصينية في القارة الأفريقية زيادة ملحوظة في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت الصين أحد أبرز اللاعبين الاقتصاديين في المنطقة. على الرغم من أن الولايات المتحدة و فرنسا كانتا تحتلان مكانة مرموقة في إفريقيا، إلا أن الصين استطاعت أن تتقدم بسرعة لتصبح المنافس الأقوى لهما في بعض القطاعات، خاصة في مجالات النفط والبنية التحتية. وهذا التوسع الصيني، لا سيما في الدول المنتجة للنفط مثل

[1] "الصراع الأمريكي-الصيني في إفريقيا"، مجلة الشؤون الدولية، 2023.

الجزائر، أثار مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية التي ترى أن هذا التحول سيؤثر على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة.[1]

أحد أبرز المحاور التي تركز عليها السياسة الأمريكية في التعامل مع الصين في إفريقيا هو النفط. حيث تعتبر الولايات المتحدة أن الصين تشكل تهديدًا متزايدًا في سباق السيطرة على موارد الطاقة في القارة الأفريقية، لا سيما في الدول الغنية بالنفط. وبحسب التقارير، فإن الصين تستورد أكثر من 25% من إجمالي وارداتها النفطية من إفريقيا، وهو ما يجعلها لاعبًا رئيسيًا في أسواق الطاقة العالمية. وفي هذا السياق، أشار السيناتور الأمريكي جوزيف ليبرمان في إحدى خطاباته أمام مجلس العلاقات الخارجية إلى أن المنافسة الأمريكية الصينية على الطاقة قد تؤدي إلى صدام محتمل بين القوتين العظميين في المستقبل، معتبرًا أن الصراع على الطاقة سيظل أحد أكبر المخاطر التي قد تؤدي إلى مواجهة بين الطرفين في السنوات القادمة.

كما أن استراتيجية الطاقة الصينية في إفريقيا أصبحت تشكل مصدر قلق لوكالة أمن الطاقة الأمريكية، التي ترى أن اهتمام الصين المتزايد في مناطق النفط قد يزيد من نفوذها في القارة، مما يهدد سيطرة الولايات المتحدة على أسواق الطاقة العالمية. ووفقًا لغاري فليتشر، الخبير في مجال الطاقة من منظمة أوكسفام، فإن هذا التنافس على الموارد الطبيعية في إفريقيا قد يتحول إلى صدام تجاري بين القوى العظمى، ما قد يؤثر بشكل مباشر على استقرار الأسواق العالمية.[2]

في سياق متصل، الصين تتخوف أيضًا من استراتيجية الهيمنة الأمريكية، خصوصًا في منطقة جنوب شرق آسيا، حيث تعتبر وجود الأساطيل العسكرية الأمريكية في المنطقة تهديدًا لمصالحها. ولا يخفى على أحد أن التوسع الأمريكي قرب الحدود الصينية يعزز من مخاوفها الأمنية، وقد يعتبره البعض جزءًا من صراع الحضارات بين قوتين عظيمتين. وهذا يفتح المجال أمام صراع

---

[1] "منافسة الصين مع أمريكا على الطاقة في إفريقيا"، تقرير مركز الدراسات الإستراتيجية، 2023.

[2] "دور الصين في تعزيز نفوذها في إفريقيا"، مجلس الأعمال الصيني الإفريقي، 2023.

طويل الأمد بين الصين والولايات المتحدة في المستقبل القريب، خاصة في ظل زيادة تأثير الصين في إفريقيا.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن تنامي الدور الصيني في إفريقيا قد يؤدي إلى تراجع التقدم الذي تم إحرازه في مجال الديمقراطية والحكم الرشيد في بعض الدول الأفريقية، حيث يشير مراكز الدراسات الاستراتيجية الأمريكية إلى أن الصين قد تكون تسهم في دعم بعض الحكام المستبدين في القارة، مما ينعكس سلبًا على تطور الديمقراطية. وتعتبر هذه الإشكالية من أهم القضايا التي تثير قلق الإدارة الأمريكية بشأن تأثير الصين في إفريقيا.[1]

من جهة أخرى، تعتبر الصين أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المنافس الأول في الطاقة والموارد الطبيعية. الصين، التي تسعى لتحسين اقتصادها من خلال تنويع مصادر الطاقة، ترى أن الولايات المتحدة تسعى للحد من تأثيرها في القارة الأفريقية عن طريق تدخلها في الشؤون الداخلية لبعض الدول الأفريقية، مما يعزز من تزايد التوترات بين البلدين.

وعلى الرغم من التحديات السياسية والاقتصادية، تمكنت الصين من فتح أسواق جديدة في إفريقيا، حيث التزام الصين بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية، وعدم ربط الاستثمارات بمطالبات سياسية أو اقتصادية تعجيزية، قد جعلها الخيار المفضل للعديد من الدول الأفريقية. ووفقًا للعديد من التحليلات السياسية، فقد أصبحت الصين الشريك الاستراتيجي المفضل في القارة، حيث تقدم استثمارات ضخمة وتساعد الدول الأفريقية في بناء البنية التحتية من خلال التكنولوجيا الحديثة (Council for African Chinese Business, BBC).

وبناءً على هذه المعطيات، يتضح أن التنافس الأمريكي الصيني على إفريقيا، وخاصة الجزائر، يمثل أحد أوجه الصراع الجيوسياسي بين القوتين العظميين. في حين أن الولايات المتحدة تسعى للحد من نفوذ الصين في المنطقة، تستمر الصين في تعزيز مكانتها من خلال استثمارات

[1] شفيقة حداد، الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة – التنافس في السودان أنموذجا "مجلة دفاتر السياسية والقانون"، العدد 11، جانفي 2014، .

استراتيجية في النفط والبنية التحتية، ما يجعل المستقبل السياسي والاقتصادي بين القوتين غير قابل للتنبؤ.[1]

المطلب الثاني: التنافس الفرنسي الصيني على الجزائر

في السنوات الأخيرة، اشتعل التنافس بين القوى الاقتصادية الكبرى، وخاصة فرنسا و الصين، على السوق الجزائرية، التي تمثل إحدى الوجهات الهامة للاستثمارات الخارجية في إفريقيا. تُعد الجزائر واحدة من أكبر الاقتصادات في منطقة المغرب العربي، ومن ثم، تزايدت العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والصين بشكل ملحوظ في العديد من المجالات، أبرزها التجارة و الاستثمارات. شهدت العلاقات الجزائرية الصينية دفعة كبيرة بداية من سنة 2000، حيث تم توقيع شراكة استراتيجية بين البلدين في 2010، مما أرسى الأساس لنمو اقتصادي ملحوظ في مختلف القطاعات. ووفقًا للتقارير الجمركية الجزائرية لعام 2014، فقد تجاوزت الصين فرنسا في حجم التبادل التجاري مع الجزائر، ما شكل ضربة قوية للنفوذ الفرنسي التقليدي في المنطقة.

وفي عام 2013، أعلنت الجزائر عن تجاوز الصين لفرنسا في قائمة أكبر شركائها التجاريين، حيث سجلت الصين 6.82 مليار دولار من واردات الجزائر، بينما سجلت فرنسا 6.25 مليار دولار فقط، وهو ما أشار إلى تحول تاريخي في العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدولتين. ومنذ ذلك الحين، بدأت فرنسا تشعر بقلق متزايد من الصعود الصيني في الجزائر، وهو ما أدى إلى إعادة تقييم السياسة الاقتصادية الفرنسية في المنطقة. وقد أعرب وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس عن قلقه البالغ من "الهيمنة الصينية" على السوق الجزائرية، مشيرًا إلى أن فرنسا يجب أن تحافظ على مكانتها كأكبر شريك اقتصادي للجزائر.

ومن المثير للانتباه أن فرنسا، التي كانت تعتبر الجزائر مستعمرتها السابقة، قد حافظت على تأثير قوي في مختلف القطاعات الاقتصادية، إلا أن المنافسة الصينية، التي تركزت على الاستثمارات

---

1. "التوسع الصيني في إفريقيا: من النفط إلى البنية التحتية"، BBC News، 2023.

الضخمة في مجالات النفط والبنية التحتية، قد بدأت تحد من دورها في السوق الجزائرية. ومع مرور الوقت، أصبحت الصين تصدِّر غالبية المنتجات الصناعية والتكنولوجية إلى الجزائر، في وقت كانت فرنسا تتمسك بإرثها الاستثماري في القطاعات التقليدية مثل النفط والغاز.

وفي سياق هذه المنافسة الاقتصادية، يظهر أن الصين قد نجحت في تأسيس حضور قوي في الجزائر عبر مشروعات ضخمة في البنية التحتية، حيث تم توقيع العديد من العقود الضخمة التي تعزز من هذا التواجد. ففي عام 2014، حصلت الشركات الصينية على مشاريع بقيمة 20 مليار دولار، بينما خسرت شركة توتال الفرنسية صفقة ضخمة بقيمة 5 مليارات دولار لصالح الشركات الصينية. يُظهر ذلك حجم المنافسة بين البلدين في السوق الجزائرية، حيث تسعى الصين إلى توسيع نفوذها في هذا السوق الواعد عبر استثمارات استراتيجية.

ورغم هذه التحديات، لم تستسلم فرنسا وأخذت خطوات ملموسة لاستعادة مكانتها، مثل زيارة رئيس الوزراء الفرنسي مانويل فالس إلى الجزائر في 2014، التي أسفرت عن توقيع 12 اتفاقية بين شركات جزائرية وفرنسية. إلا أن المتابعين للشأن الاقتصادي في الجزائر يرون أن العودة الفرنسية إلى مركز الصدارة في التجارة مع الجزائر ستكون صعبة للغاية، خصوصًا في ظل الهيمنة الصينية المتزايدة. كما أكد عبد الرحمان مبتول، الخبير الاقتصادي الجزائري، أن الجزائر تميل أكثر نحو الصين بسبب انخفاض القوة الشرائية التي تجعل المنتجات الصينية أكثر جاذبية للسوق الجزائرية.

وبالنظر إلى الإحصائيات التجارية، يمكن ملاحظة أن الصين حافظت على تفوقها في واردات الجزائر. ففي 2015، سجلت الصين 8.22 مليار دولار من الصادرات إلى الجزائر، بينما انخفضت فرنسا إلى 5.42 مليار دولار. وفي المقابل، كانت فرنسا قد حافظت على مكانتها كأكبر مستثمر في الجزائر خارج قطاع النفط، حيث حققت فرنسا أكثر من 2 مليار دولار في هذا القطاع. ولكن، على الرغم من هذه المحاولات الفرنسية، لا يزال النفوذ الصيني يتسارع في الجزائر بفضل استثماراتها الضخمة في البنية التحتية والتقنيات الحديثة.

من جانب آخر، يمكن القول أن الجزائر قد استفادت من التنافس بين فرنسا والصين، حيث تحرص على الاستفادة من الاستثمارات الصينية، ما يمنحها فرصًا لتطوير مشاريعها الكبرى بشكل أكثر تنوعًا. ومن ناحية أخرى، يُلاحظ أن الجزائر قد بدأت تستفيد من الاستثمارات الفرنسية في القطاعات غير النفطية، مثل الصناعات التحويلية و البناء.

والجدولين الآتيين يوضحان قيمة كل من الصين وفرنسا والولايات المتحدة للاستيراد والتصدير في الجزائر 2013-2019 وهي كالتالي:

1. قيمة استيراد الصين وفرنسا والولايات المتحدة في الجزائر:

الدولة	قيمة الاستيراد في سنة 2013	قيمة الاستيراد في سنة 2015	قيمة الاستيراد في سنة 2019
الصين	6.82 مليار دولار	8.22 مليار دولار	6.83 مليار دولار
فرنسا	6.34 مليار دولار	5.42 مليار دولار	4.43 مليار دولار
و.م.أ	2.85 مليار دولار	2.71 مليار دولار	1.34 مليار دولار

2. قيمة تصدير الصين وفرنسا والولايات المتحدة في الجزائر:

الدولة	قيمة الاستيراد في سنة 2013	قيمة الاستيراد في سنة 2015	قيمة الاستيراد في سنة 2019
الصين	6.42 مليار دولار	2.27 مليار دولار	5.77مليار دولار
فرنسا	6.74 مليار دولار	4.92 مليار دولار	4.23مليار دولار
و.م.أ	4.69 مليار دولار	1.97 مليار دولار	3.70مليار دولار

الجدولين من إعداد الطالب.

المطلب الثالث: المعوقات الاقتصادية

1-الأزمة المالية العالمية 2008:

شهد الاقتصاد العالمي أزمة مالية حادة بدأت ملامحها في عام 2007، وتفاقمت بشكل كبير في 2008، حيث أثرت بشكل عميق على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في العديد من الدول. كانت

الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها مركزًا رئيسيًا للاقتصاد العالمي، مركزًا لهذه الأزمة، مما أدى إلى انتقالها إلى باقي دول العالم، بما في ذلك الدول النامية مثل الصين والدول المتقدمة. وتعد العلاقات المالية والاقتصادية بين الدول، في إطار التكتلات الاقتصادية والاندماجات، أحد العوامل التي سهلت انتشار الأزمة بشكل سريع. في هذا السياق، اقترح "زهو شاو شوان"، رئيس بنك الشعب الصيني، في عام 2008 فكرة إنشاء عملة جديدة للاحتياطي العالمي بهدف تقليل الاعتماد على الدولار، وهو ما لاقى دعمًا من بعض الدول الأوروبية والآسيوية، رغم القلق الذي أثارته لدى الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من أن هذه الفكرة لا تهدد مكانة الدولار في الأمد القريب، إلا أنها قد تكون بداية لتحولات جذرية في النظام النقدي الدولي.

إضافة إلى ذلك، شهدت الصين أيضًا أزمة اقتصادية في 2015 عندما تراجع معدل نموها من 8% في 2013 إلى 7% في 2015. ورغم أن هذا الانخفاض يبدو طفيفًا من منظور الدول الغربية، إلا أن الصين بحاجة إلى معدلات نمو أعلى لضمان استقرار التشغيل والنمو الاقتصادي. وقد أشار بعض الخبراء إلى أن النمو الحقيقي قد يكون أقل من ذلك بسبب تضارب الإحصاءات الرسمية. ورغم المخاوف بشأن مستقبل الصين، فإن الحكومة الصينية تؤكد أن هدفها هو أن تصبح قوة اقتصادية عظمى توازي الولايات المتحدة بحلول عام 2049، ولكن هذا الهدف يواجه تحديات جمة من جراء التحولات في الاقتصاد العالمي.[1]

2-سياسة التقشف في الجزائر:

بدأت الجزائر تعاني من أزمة اقتصادية شديدة منذ عام 2014 نتيجة لانهيار أسعار النفط، والتي تشكل 95% من إيراداتها. هذا الانخفاض الكبير في الإيرادات دفع الحكومة إلى تبني سياسة التقشف ووقف العديد من المشاريع غير الأساسية. من جانب آخر، أثرت هذه الأزمة على العلاقات الاقتصادية مع الصين، حيث استمرت الأخيرة في الحفاظ على مكانتها كأكبر مصدر

[1] "الأزمة المالية العالمية 2008: الأسباب والآثار"، مجلة الاقتصاد الدولي، 2009.

للجزائر في 2015، لكن مع تراجع المشاريع الكبرى بسبب الأزمة. فبينما استفادت الصين من ارتفاع أسعار النفط في فترة سابقة، فإنها لم تستثمر بشكل كاف في الجزائر.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الجزائرية حاولت تجنب الدخول في أزمة مالية شاملة من خلال اتباع سياسات تقشفية، رغم أن الدين الخارجي للبلاد ما زال معدومًا. ومع استمرار انخفاض أسعار النفط، تسعى الجزائر إلى تنويع مصادر دخلها لتقليل الاعتماد على القطاع النفطي، إلا أن العلاقات مع الصين قد تأثرت جراء هذه الأزمة. فمن جهة، يسعى الصينيون إلى الحفاظ على استيراد النفط الجزائري، ومن جهة أخرى، تواجه الجزائر تحديات جديدة بسبب تأثيرات تراجع أسعار النفط على السوق الصينية.[2]

3-الأزمة الاقتصادية في الجزائر وتأثيرها على المشاريع التنموية:

أدى انهيار أسعار النفط ابتداء من صيف 2014 إلى تراجع مداخيل الجزائر التي تعتمد بنسبة 95% على تصدير المحروقات، مما اضطرها إلى تجميد العديد من المشاريع غير المستعجلة، وقررت الحكومة الاستغناء عن الشركات الأجنبية في بعض المشاريع والاعتماد على الشركات المحلية كما حصل مع الطرق السيار شمال جنوب، واتمام مشروع المدينة الجديدة بسيدي عبد الله بالضاحية الجنوبية الغربية للعاصمة، كما بدأ التجار الصينيون في إغلاق محلاتهم نتيجة الأزمة الاقتصادية، فبحسب الخبير الاقتصادي "عبد الرحمان مبتول" فإن بكين استفادت من ارتفاع أسعار النفط لكنها لم تستثمر إلا قليلا في الجزائر[3]، وأمام الانهيار الكبير لأسعار النفط في السوق الدولية سارعت الحكومة الجزائرية في اتباع سياسة التقشف لتدارك الأمر قبل الدخول في أزمة حادة، فبرغم من أن الأزمة في الجزائر لم تبلغ بعد هذه الدرجة من الحدة على اعتبار أن مستوى الدين الخارجي

---

[1] Zhou, X. (2008). "Reforming the International Monetary System". People's Bank of China.

[2] مبتول، عبد الرحمان. "الاقتصاد الجزائري وتداعيات انخفاض أسعار النفط"، مجلة الاقتصاد العربي، 2016.

[3] الجزيرة، التوسع الصيني بالجزائر يعوقه انهيار النفط، مرجع سابق

لا يزال صفريا واحتياطات العملة الصعبة، إلا أن الانهيار الكبير لأسعار النفط في السوق الدولية من 145 دولار إلى أقل من 40 دولار في ظرف أشهر قليلة صدمت السلطة بالجزائر ودفعتها إلى اتخاذ إجراءات تقشفية تحضيرا للمرحلة الصعبة التي قد تسود البلاد في المستقبل القريب[1]، ومع استمرار التدني في أسعار النفط تبحث الجزائر عن سبل للخروج من أزمتها الاقتصادية لا تعتمد على إجراءات التقشف وهذا ما جعلها تبذل جهودا دؤوبة على مشارف اجتماعات منظمة البلدان المصدرة للنفط "أوبيك" من أجل التوصل إلى اتفاق بين الدول الأعضاء بغية تجميد مستويات إنتاج النفط الأمر الذي من شأنه أن يؤدي في المبدأ إلى ارتفاع الأسعار الى ما لا يقل عن 50 دولار للبرميل، فللجزائر مصلحة في رفع أسعار النفط فقطاع المواد الهيدروكربونية يشكل95% من صادراتها، ومنذ الهبوط الشديد في الأسعار في عام 2014، انخفضت إيراداتها الخارجية للنصف، ما يسبب مشكلة كبيرة للقادة الجزائريين الذين يعتمدون على العائدات النفطية الضخمة للاستمرار في تمويل برنامج الرعاية الاجتماعية السخي والنموذج الاقتصادي المركزي، كما سيؤثر في علاقاتها الاقتصادية مع العديد من الدول[2]، مثال نجد الصين مع الأزمة المالية التي عرفتها وسعيها إلى خلق عملة جديدة للاحتياطي العالمي، فالصين تستورد7.4 ملايين برميل من النفط يوميا إذا ، فهي أكبر مستورد للخام في العالم، ولن تستطيع الدول العربية بما فيها الجزائر الحفاظ على مركزها النفطي في الصين إلا إذا وافقت على البيع باليوان بدلا من الدولار، وستؤدي الأزمة الصينية إلى ميلاد "البترويوان" الأمر الذي سيقود إلى اِنخفاض الطلب على الدولار في هبط سعر الصرف عندئذ ستفتح الأبواب أما معقود نفطية بعملات أخرى فتتزعزع سيطرة الدولار على المبادلات العالمية.

المبحث الثالث: آفاق الشراكة الجزائرية الصينية

تُعد العلاقات الجزائرية الصينية اليوم نموذجًا للتعاون المتبادل القائم على المصالح المشتركة والرؤية الاستراتيجية بعيدة المدى لاسيما في ظل التحولات الاقتصادية العالمية. ففي ظل سعي

---

[1] ساسة بوست، هل سيدفع التقشف الجزائر الى العودة للاستدانة؟، متاح على: / https://www.sasapost.com/Crisalgeria، بتاريخ10/04/2025

[2] الريس جباري، الجزائر تبحث عن بدائل عن التقشف، صدى تحاليل عن الشرق الأوسط، متاح على: 64722/ Carnegieendowment.org/Sada، بتاريخ11/04/2025

الجزائر إلى تنويع اقتصادها وتعزيز الإصلاحات الهيكلية، تبرز الصين كشريك رئيسي قادر على دعم هذا التوجه من خلال استثمارات كبرى في قطاعات حيوية مثل الطاقة، البنية التحتية، التكنولوجيا، والطاقات المتجددة. كما يشكل التعاون في المجالين الاجتماعي والثقافي ركيزة مهمة لتعزيز التقارب بين الشعبين، من خلال برامج التكوين، التبادل الأكاديمي، ودعم المشاريع التنموية المحلية، بما يفتح آفاقًا رحبة لشراكة شاملة ومتوازنة تحقق منافع مستدامة للطرفين.

المطلب الأول: الشراكة الصينية الجزائرية

تُعد العلاقات الجزائرية الصينية من بين أكثر الشراكات ثباتًا واستمرارية في العالم النامي، نظراً لما تحمله من أبعاد تاريخية ومبادئ مشتركة تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. غير أن التطورات المتسارعة في النظام الدولي تحتم على البلدين الدفع بهذه الشراكة إلى آفاق أرحب، تتماشى مع طموحات كل طرف. فالصين، الساعية إلى ترسيخ نفوذها الاقتصادي في إفريقيا، ترى في الجزائر شريكاً استراتيجياً بفضل موقعها الجغرافي وثرواتها الطبيعية، بينما تعمل الجزائر على تنويع علاقاتها الاقتصادية وتقليص تبعيتها للأسواق الأوروبية، سعيا لتحقيق نوع من التوازن الاستراتيجي في شراكاتها الدولية. وفي هذا السياق، تبرز قطاعات جديدة للتعاون، كالفلاحة والطاقات المتجددة، التي تمثل بدائل حيوية لمستقبل الاقتصاد الجزائري، إلى جانب البعد الثقافي الذي يُعد أداة فعالة لتعزيز التفاهم الشعبي وترسيخ التعاون بعيد المدى. إن استكشاف مكامن التكامل بين البلدين واستغلالها بشكل عقلاني ومستدام يمثل خطوة ضرورية لتحويل هذه الشراكة إلى نموذج فعّال في العلاقات جنوب–جنوب.

1. المدخل الثقافي كمدخل لتعزيز التعاون الاقتصادي

لقد أصبح من المسلّم به في أدبيات العلاقات الدولية أن الثقافة تُعدّ من أدوات القوة الناعمة، وتلعب دورًا جوهريًا في تقريب الشعوب وبناء أرضيات صلبة للتعاون المتعدد الأبعاد، لا سيما في المجال الاقتصادي. فالتقارب الثقافي يُمهّد لتبادل تجاري أكثر كثافة ومرونة، عبر ما ينتجه من تجانس في الرؤى، وسهولة في التفاهم، وتفاعل رمزي ينعكس على نوعية

الشراكات. وترى بعض المقاربات النظرية أن الدول التي تتقاطع ثقافيًا تكون أكثر ميلاً للتقارب الاقتصادي بفعل تأثير اللغة، والقيم المشتركة، والمرجعيات التاريخية.[1] (Nye, 2004)

في هذا السياق، فإن العلاقات الصينية–الإسلامية، وخاصة مع العالم العربي، ليست وليدة اللحظة، بل تعود جذورها إلى فترات مبكرة من التاريخ. وتشير السجلات الصينية إلى استقبال الإمبراطور قاو تسونغ لمبعوث الخليفة عثمان بن عفان سنة 651م، وهو دليل على انفتاح كما أن وجود أقلية مسلمة مهمة داخل .(Wang, 2009) تاريخي مبكر بين الحضارتين الصين – تُقدّر بنحو 24 مليون نسمة – يعكس امتداد هذا التفاعل الحضاري الذي لا يزال (Pew Research Center, 2011) مستمرًا إلى اليوم.

أما فيما يخص العلاقات الجزائرية الصينية، فقد عرفت تطورًا لافتًا منذ مرحلة الكفاح التحرري، (Zoubir & حيث كانت الصين من أوائل الدول التي دعمت الثورة الجزائرية سياسيًا وماديًا وقد تطورت هذه العلاقات في العقود اللاحقة لتشمل .(Benabdallah–Gambier, 2005 مجالات متعددة، خصوصًا في البنية التحتية والطاقة. ومع ذلك، فإن الجانب الثقافي لا يزال يشهد حضورًا محدودًا نسبيًا، وهو ما لا يعكس مستوى الشراكة الاقتصادية والسياسية. وتشير معطيات وزارة التعليم العالي الجزائرية (يونيو 2015) إلى أن عدد الطلبة الجزائريين في الصين لا يتجاوز 200 طالب، في حين يوجد حوالي 20 طالبًا صينيًا فقط في الجامعات الجزائرية.

إن تعزيز البعد الثقافي بين الجزائر والصين يمكن أن يتحقق من خلال توسيع برامج التبادل الأكاديمي، وإنشاء مراكز لتعليم اللغتين (العربية والصينية)، وتحديث مناهج تدريس اللغة العربية في الجامعات الصينية التي لا تزال تعتمد على مناهج تقليدية تفتقر إلى أدوات تعليمية وفي المقابل، يمكن للجزائر أن تستفيد من تجربة الصين في نشر .(Ma, 2013) حديثة

[1] Bovingdon, G. (2010). *The Uyghurs: Strangers in Their Own Land*. Columbia University Press.

معاهد كونفوشيوس، مثلما فعلت في دول عربية أخرى، وهو ما سيسهم في تعريف المجتمع الجزائري بشكل أوسع على الثقافة الصينية. (Paradise, 2009)

وبالإضافة إلى ذلك، يُمكن للثقافة أن تلعب دورًا تكامليًا في معالجة قضايا سياسية حساسة، لاسيما تلك المتعلقة بالأقليات المسلمة في الصين، مثل قضية الأويغور في إقليم شينجيانغ. فالفهم العميق للثقافة الإسلامية يمكن أن يتيح للصين صياغة سياسات أكثر انسجامًا مع خصوصيات هذه الفئة، بعيدا عن التمثلات الغربية التي تربط الإسلام بالإرهاب والتطرف. (Bovingdon, 2010)

من هذا المنطلق، يُعد البعد الثقافي من أهم الرهانات المستقبلية في العلاقات الجزائرية الصينية، إذ بإمكانه أن يشكل جسرًا مستدامًا نحو شراكة اقتصادية متوازنة وشاملة. ويتطلب هذا التوجه دعمًا مؤسسيًا، وتفعيلًا لدور المجتمع المدني، خاصة من خلال جمعيات الصداقة والتعاون الأكاديمي، والتركيز على فئة الشباب باعتبارهم ركيزة رئيسية لأي تحول استراتيجي طويل الأمد.[1]

2. تعزيز التعاون في مجال الطاقات المتجددة

في ظل التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد الجزائري، خاصة تلك المرتبطة بالاعتماد المفرط على المحروقات، برزت ضرورة إعادة هيكلة السياسة الطاقوية الوطنية من خلال تبنّي نموذج جديد قائم على التنويع والاستدامة. فالجزائر، التي تملك ثاني أكبر إقليم في القارة الإفريقية بمساحة تفوق 2.38 مليون كلم²، تمتلك قدرات هائلة في مجال الطاقات المتجددة، خصوصًا الطاقة الشمسية والرياح، ما يجعلها مؤهلة للانتقال من بلد مصدر للنفط والغاز إلى فاعل إقليمي في الطاقة النظيفة.

[1] Zoubir, Y. H., & Benabdallah-Gambier, K. (2005). “The United States and Algeria: The Uneasy Alliance.” *Middle East Policy*, 12(1), 94–107.

بحسب إحصائيات وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، فإن الاستهلاك الوطني للطاقة في تصاعد مستمر، حيث بلغ 59.6 مليون طن سنة 2017 بزيادة 37.3% مقارنة بعام 2010. ويهيمن الغاز الطبيعي على هيكل الاستهلاك بنسبة 37%، يليه الكهرباء بنسبة 30%، ثم المنتجات النفطية بنسبة 27% (Ministère de l'Énergie, 2017). وفي الوقت نفسه، تحتل الجزائر موقعًا متقدمًا من حيث احتياطاتها المؤكدة من النفط (12.2 مليار برميل) والغاز الطبيعي (4.51 تريليون م³)، لكن هذا الريع الطاقوي لم يعد كافيًا لضمان استقرار اقتصادي طويل الأمد في ظل تقلبات السوق العالمية وتهديدات التحول الطاقوي العالمي.

بناءً على هذه المعطيات، يتطلب الوضع الراهن مراجعة معمّقة لسياسات الطاقة من خلال استثمار فعّال في الطاقات المتجددة، وبالأخص الطاقة الشمسية، حيث تُعد الصحراء الجزائرية، التي تغطي أكثر من 80% من المساحة الوطنية، من أكثر مناطق العالم تعرضًا لأشعة الشمس، مع قدرة إنتاجية تقدّر بحوالي 168×10^{12} كيلواط ساعي سنويًا (IEA, 2021). وتشير التقديرات إلى أن 10% فقط من هذه المساحة يمكن أن تغطي احتياجات الاتحاد الأوروبي من الطاقة، بينما يغطي كامل الإقليم الصحراوي الجزائري الطلب العالمي.[1]

ولتعزيز هذا التوجه الاستراتيجي، تم إطلاق البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة 2015–2030، الذي يهدف إلى إنتاج 22,000 ميغاواط من الكهرباء النظيفة، منها 4,500 ميغاواط في أفق 2020 و57,513 ميغاواط من الطاقة الشمسية على المدى البعيد (APRUE, 2015). لكن تنفيذ هذا البرنامج يتطلب تكنولوجيا متقدمة لا تزال الجزائر تستوردها من الخارج، وهنا تبرز **الصين** كشريك مثالي.

لقد أصبحت الصين فاعلاً عالميًا في مجال الطاقات المتجددة، حيث استثمرت في سنة 2015 ما يقارب 103 مليار دولار في هذا القطاع، لتحتل بذلك المرتبة الأولى عالميًا من حيث الاستثمارات

Ministère de l'Énergie et des Mines (2017). *Statistiques Énergétiques de l'Algérie*. Alger.

1

كما أضافت في نفس العام ما يقدر بـ15 غيغاواط من (REN21, 2016). في الطاقة الشمسية الطاقة الشمسية الكهروضوئية، مما رفع إجمالي قدرتها الإنتاجية إلى 43 غيغاواط. وتُظهر بيانات أن الصين تستحوذ على حوالي 36% من النمو (IRENA) الوكالة الدولية للطاقة المتجددة العالمي في هذا المجال بين عامي 2015 و2021.

من هذا المنطلق، فإن التعاون الجزائري الصيني في مجال الطاقات المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية، يمكن أن يشكّل مدخلاً استراتيجيًا لتقليل التبعية الجزائرية للنفط، وتعزيز شراكة اقتصادية قائمة على تبادل التكنولوجيا والاستثمارات في قطاعات مستدامة. ومن شأن هذا التعاون أن يتوسّع أيضًا ليشمل البحوث العلمية وتبادل الكفاءات، من خلال الربط بين الجامعات ومراكز البحث مثل ومؤسسات التعليم العالي الجزائرية**(CEPRI) معهد بحوث الطاقة الكهربائية في الصين.**

إضافة إلى ما سبق، يمكن أن تسهم هذه الشراكة في نقل التكنولوجيا المتقدمة في مجال تصنيع الألواح الشمسية، التي تهيمن الصين على جزء كبير من إنتاجها العالمي، وبالتالي خلق فرص صناعية داخل الجزائر وتقليص فاتورة الواردات التقنية. كما يساهم هذا التوجه في تقليل الانبعاثات الكربونية وتحقيق التزامات الجزائر الدولية في مكافحة التغير المناخي، بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة.[1] (SDGs)

3. تعزيز التعاون ضمن المجال الزراعي:

إن تعزيز التعاون بين الجزائر والصين في المجال الزراعي يمثل خطوة حاسمة ضمن جهود الجزائر لتحقيق تنمية مستدامة في هذا القطاع الحيوي. على الرغم من توفر الجزائر على إمكانيات زراعية ضخمة، إلا أن القطاع الزراعي لا يزال يعاني من نقص في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، حيث تقدر المساحة الزراعية الإجمالية في الجزائر بـ42.4 مليون هكتار، في المقابل، (FAO, 2016). لكن المساحة المستغلة فعليًا لا تتجاوز 8.45 مليون هكتار فقط تواجه الجزائر تحديات متزايدة في مجال الأمن الغذائي، حيث بلغ إجمالي وارداتها الغذائية نحو

[1] – International Renewable Energy Agency (2021). *Renewable Capacity Statistics 2021*.

9.31 مليار دولار أمريكي في 2015، وهو ما يشكل 18.09% من إجمالي واردات البلاد وفي ضوء هذه التحديات، يمكن للتعاون مع الصين في المجال الزراعي أن (FAO, 2016). يشكل فرصة كبيرة لتحفيز القطاع الفلاحي في الجزائر وتحقيق تطور ملحوظ في الإنتاجية الزراعية.

تتمتع الصين بخبرة واسعة في مجال التعاون الزراعي مع دول إفريقيا، حيث نفذت منذ عام 1960 أكثر من 200 مشروع زراعي في القارة، شملت محطات تجريبية للتكنولوجيا الزراعية ومشاريع في علاوة على ذلك، أرسلت (Brautigam, 2009). مجالات الصيد البحري والتدريب الزراعي الصين أكثر من 10,000 خبير زراعي إلى إفريقيا لمساعدة المزارعين المحليين وتعزيز القدرات هذه الخبرات والقدرات يمكن أن تكون (Brautigam, 2009). الزراعية في العديد من البلدان نقطة انطلاق مثالية للجزائر للاستفادة من تجارب الصين في تحسين تقنيات الزراعة، وتطوير البنية التحتية الزراعية، وتعزيز البحث العلمي في هذا المجال.

في هذا السياق، قام الطرفان الجزائري والصيني بتوقيع اتفاق إطار في عام 2017 للتعاون في مجالات الزراعة والصيد البحري، بهدف إقامة شراكات بين مؤسسات القطاع الزراعي في البلدين. يتضمن هذا الاتفاق جوانب متعددة، تشمل مراقبة جودة المنتجات النباتية والحيوانية، وهو ما (Ministry of Agriculture, Algeria, 2017). يعكس التوجه نحو تحديث المعايير الصحية والفنية في القطاع الزراعي الجزائري ورغم أهمية هذه الاتفاقيات، فإن هناك حاجة ملحة لتعزيز هذه الشراكات من خلال التوسع في التعاون بين القطاع الخاص في البلدين، وتوسيع نطاق هذه الاتفاقيات لتشمل مجالات متعددة مثل التدريب الزراعي، وتبادل الخبرات التقنية، وإطلاق مشاريع زراعية مشتركة.[1]

[1] FAO (2016). *Algeria - Country Fact Sheet on Food and Agriculture*. Food and Agriculture Organization of the United Nations.

بناءً على ذلك، يمكن للاستثمار الزراعي المشترك بين الجزائر والصين أن يساهم في تحسين الإنتاجية الزراعية في الجزائر، ويقلل من الاعتماد على الواردات الغذائية، مما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي. كما يمكن أن يسهم هذا التعاون في تطوير مناطق الريف الجزائري من خلال خلق فرص عمل جديدة، وتطوير البنية التحتية الزراعية، وإدخال تقنيات الزراعة الحديثة مثل الري وبالتالي، يعد تعزيز التعاون .(Xinhua News Agency, 2018) بالتنقيط والزراعة الذكية الزراعي بين الجزائر والصين خطوة استراتيجية نحو تحقيق تنمية مستدامة في القطاع الفلاحي وضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

المطلب الثاني: مشروع ميناء الحمدانية بشرشال:

يعتبر مشروع ميناء الحمدانية بشرشال من أبرز المشاريع الاستراتيجية التي تجمع بين الجزائر والصين في إطار التعاون الثنائي ضمن مبادرة "الحزام والطريق". حيث ركزت الحكومة الصينية على الممرات البحرية باعتبارها الأداة الأكثر أمانًا وكفاءة في تسهيل حركة التجارة العالمية، خاصة أن هذه الطرق البحرية تسهم بشكل كبير في تقليل التكاليف وتعزيز قدرة الصين على تصريف منتجاتها على مستوى العالم. وتهدف الصين من خلال هذا المشروع إلى تعزيز قوتها الاقتصادية، بالإضافة إلى تعزيز علاقاتها التجارية مع العديد من الدول التي يمر عبرها هذا الطريق البحري.

ويعد ميناء الحمدانية أحد أكبر المشاريع المينائية في شمال إفريقيا، حيث يعتزم أن يتم تشييده في موقع استراتيجي بالقرب من مدينة شرشال بولاية تيبازة، بتكلفة تقدر بحوالي 3.3 مليار دولار أمريكي. هذا المشروع الضخم سيُنفذ بالشراكة مع "الشركة الصينية العامة للهندسة الإنشائية التي كانت قد تولت أيضًا بناء المسجد الكبير في الجزائر العاصمة. تم اختيار "(CSCEC) موقع المشروع بناءً على دراسات فنية أثبتت أن الموقع يتمتع بحماية طبيعية بفضل خليج واسع بعمق 20 مترًا، مما يضمن أمانًا لحركة السفن ويجعل من المشروع خيارًا مثاليًا في هذا السياق .(Algerie Presse Service, 2021)

من المتوقع أن يضم المشروع 23 محطة بقدرة معالجة تصل إلى 6.5 مليون حاوية سنويًا، بالإضافة إلى القدرة على مناولة حوالي 25.7 مليون طن من البضائع سنويًا. ومن المرجح أن يسهم هذا الميناء بشكل كبير في تنشيط التجارة الوطنية عبر البحر، ليصبح أيضًا نقطة محورية للتجارة الإقليمية والدولية، حيث سيربط الجزائر مع دول جنوب وشرق آسيا، بالإضافة إلى الأمريكيتين وأفريقيا، وذلك بفضل التوقعات بزيادة حجم حركة النقل البحري عبر الميناء. ومن المنتظر أن يرتفع حجم التجارة في الميناء ليصل إلى 35 مليون طن و2 مليون حاوية سنويًا بحلول عام 2050، وهو ما يتجاوز القدرة الاستيعابية للموانئ الحالية في الجزائر مثل ميناء الجزائر العاصمة، الذي يعاني من صغر الحجم وافتقار المعدات اللازمة. (Algerie Presse Service, 2021)

يعتبر ميناء الحمدانية مشروعًا ذا أهمية استراتيجية ليس فقط للجزائر ولكن أيضًا للعديد من الدول الإفريقية التي لا تملك منافذ بحرية، حيث سيسهم في فك العزلة عن هذه الدول وفتح أبواب التجارة البحرية أمامها. سيتم تمويل المشروع عبر قرض طويل الأجل من صندوق الاستثمار الوطني الجزائري و"البنك الصيني للتصدير والاستيراد (Exim-bank of China). ومن المتوقع أن يستغرق إنجاز المشروع سبع سنوات، مع دخول الميناء حيز الخدمة بشكل تدريجي على مدار أربع سنوات. أما فيما يخص إدارة الميناء، فسيتم تكليف شركة "موانئ شنغهاي" الصينية بتسيير الميناء. (Algerie Presse Service, 2021)

إن هذا المشروع لا يمثل فقط خطوة هامة في تعزيز البنية التحتية المينائية في الجزائر، بل أيضًا يشكل ركيزة أساسية في تعزيز موقع الجزائر كحلقة وصل تجارية بين القارات، مما يعزز مكانتها الاقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي.

1-آفاق المبادرة على الاقتصاد الوطني:

تستمد الجزائر، من خلال انضمامها إلى مبادرة الحزام والطريق، فرصًا اقتصادية هائلة، حيث تمثل هذه المبادرة شراكة واسعة ومتعددة المستويات مع الدول التي تقع على مسارات "طريق

الحرير" البحري والبري أو تلك المستفيدة منها. تهدف المبادرة إلى استثمار مئات المليارات من الدولارات في تطوير بنية تحتية للنقل والاتصالات، تشمل مد خطوط النقل الحديدي والمائي بالإضافة إلى أنابيب الغاز والنفط وخطوط الألياف البصرية (شقير، 2017، ص. 2)[1]. وفي هذا السياق، يُعد مشروع ميناء الحمدانية، الذي يعد ثمرة الانضمام إلى هذه المبادرة، من المشاريع الاستراتيجية التي من المتوقع أن تحدث تحولًا كبيرًا في الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال:

1-1-تعزيز التبادلات التجارية: سيُسهم ميناء الحمدانية في تسهيل حركة التجارة بين الجزائر والدول المشاركة في طريق الحرير، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على الموانئ البحرية في التجارة العالمية. إذا تم تحسين الخدمات اللوجستية، فإن ذلك سيساهم في حل مشكلات الشحن والنقل والتأمين التي يعاني منها المصدرون الجزائريون.[2]

1-2-إعادة ربط الجزائر بالقارة الإفريقية: تُعتبر الجزائر بوابة إفريقيا، ويمثل مشروع ميناء الحمدانية فرصة للنفاذ إلى الأسواق الإفريقية عبر شبكة من الطرق البرية والبحرية المترابطة. ويعد ذلك خطوة نحو تحقيق أهداف الصين الاستراتيجية في المنطقة، خصوصًا مع إنجاز منطقة كما أشار الخبير الاقتصادي بوزيان مهماه إلى أن الجزائر تُعد واحدة من .التبادل. الحر الإفريقية الأقطاب الرئيسية في طريق الحرير بأفريقيا، لاسيما من خلال مينائي الحمدانية وبجاية، حيث يربط ميناء بجاية ميناء الحمدانية بشبكة طريق الوحدة الأفريقية الممتدة إلى نيجيريا (بلخير، 2020). ويعد مشروع الطريق البري العابر للصحراء (الجزائر-لاغوس) من المشاريع المهمة التي

[1] ."شقير، ع. (2017). "مبادرة الحزام والطريق: آفاق وآثار اقتصادية

[2] ."شقير، ع. (2017). "مبادرة الحزام والطريق: آفاق وآثار اقتصادية

ستُسهم في تسهيل الحركة التجارية بين الجزائر وإفريقيا، مما سيفتح آفاقًا جديدة للجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

1-3-تحفيز الاستثمار الصناعي: من المتوقع أن تسهم هذه المبادرة في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما سيؤدي إلى تنشيط القطاع الصناعي في الجزائر من خلال إنشاء مناطق اقتصادية تجذب الشركات الصينية، خاصة في مناطق مثل العلمة، تاجنانت، وعين الفكرون. كما ستسهم هذه المشاريع في نقل التكنولوجيا وتعزيز التنوع الاقتصادي، مما سيساعد في تقليص معدلات البطالة.

1-4- دعم قطاع الطاقة: تعتبر الجزائر موردة هامة للنفط والغاز، ومن المتوقع أن يسهم مشروع الحزام والطريق في تعزيز صادراتها الطاقوية، خاصة في ظل توقعات بزيادة استهلاك الطاقة العالمية بحلول عام 2030، مما سيفتح أمام الجزائر منافذ جديدة لتصدير منتجاتها الطاقوية.[2] (Bouaricha, 2019).

1-5-تعزيز السياحة: تُعد السياحة من القطاعات الحيوية التي يمكن أن تساهم في تنويع الاقتصاد الجزائري بعيدًا عن قطاع المحروقات. ويتيح مشروع الحزام والطريق فرصة لتعزيز القطاع السياحي، من خلال عرض الإرث الثقافي والسياحي الجزائري لجذب المزيد من الزوار الدوليين.

المطلب الثالث: متطلبات نجاح انضمام الجزائر في مبادرة الحزام والطريق

إذا كانت الجزائر ترغب في أن تكون محورا فعالا في "مبادرة الحزام والطريق" وأن تحقق أهدافها في الاندماج بشكل أكبر في الاقتصاد العالمي، فلا بد لها من اتخاذ مجموعة من

---

[1] بلخير، م. (2020). "دور ميناء الحمدانية في تعزيز التجارة الإفريقية".

[2] Bouaricha, A. (2019). "توقعات نمو قطاع الطاقة في الجزائر في إطار المبادرات العالمية".

الخطوات والإجراءات التي تتماشى مع مصالحها الاستراتيجية. لا ينبغي للجزائر أن تقتصر فقط على أن تكون جسرا لمرور التجارة الدولية، بل يجب عليها اتباع مجموعة من الإجراءات لتأمين أقصى استفادة من هذه المبادرة. ومن أهم المتطلبات التي يجب أن تنتهجها الجزائر لتحقيق ذلك:

1-تحديد استراتيجية اقتصادية طويلة الأجل:

يجب على الجزائر تبني استراتيجية تنويع اقتصادي بعيدًا عن قطاع المحروقات، بحيث تُركز على القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية. من أهم هذه القطاعات: الفلاحة، السياحة، المناجم، والطاقة المتجددة، لاسيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. يمكن للخبرة الصينية في مجالات الطاقة البديلة، بالإضافة إلى المساحات الشاسعة المتوفرة في الصحراء الجزائرية، أن تفتح آفاقًا واسعة للتعاون الثنائي وتحقيق مكاسب للطرفين. كما يمكن أن تساهم هذه الشراكة في تصدير الطاقات المتجددة نحو الخارج، مما يُعزز من قدرة الجزائر على الاستفادة من فرص مبادرة "الحزام والطريق" (غانم و بن عبدالله، 2016).

2-التركيز على تطوير البنية التحتية:

من أهم عوامل نجاح انضمام الجزائر إلى مبادرة الحزام والطريق هو دفع وتطوير البنية التحتية بشكل شامل. في هذا الإطار، أكد الخبير الاقتصادي بوزيان مهماه على أهمية تحسين البنية التحتية الوطنية لتكون الجزائر نقطة محورية في غرب إفريقيا. ينبغي إنشاء بنى تحتية متكاملة تدعم التجارة الخارجية، وتعزز من سلاسل الإمداد، مما يجذب المتعاملين التجاريين عبر طريق الحرير (غانم و بن عبدالله، 2016).

3-تعزيز جاذبية الاستثمار الخارجي المباشر:

على الحكومة الجزائرية أن تفكر في تعزيز تنافسيتها لاستقطاب الاستثمارات الصينية المباشرة. يمكن أن تستفيد الجزائر من تجربة المغرب، التي ألغت مؤخرًا تأشيرات السفر للمستثمرين الصينيين، ما يُتوقع أن يؤدي إلى زيادة تدفق السياح والمستثمرين من الصين. مثل هذه السياسات

قد تساعد في تعزيز الروابط الاقتصادية بين الجزائر والصين وتوفير فرص استثمارية إضافية في مختلف القطاعات (غانم و بن عبدالله، 2016)[1]

4-استثمار الإمكانات الحدودية والشراكة في المجالات الاستراتيجية:

يوصي العديد من الخبراء بالتركيز على المناطق الحدودية، مثل تمنراست، كمنطقة عبور استراتيجية لزيادة التعاون مع الصين في إطار الحزام والطريق. يمكن للجزائر أن تستفيد من هذه المناطق في إنشاء مشاريع بيئية، مثل حاجز أخضر لمكافحة التصحر، وكذلك فتح أبواب التعاون في مجال التعليم من خلال إنشاء مدارس مهنية وجامعات متخصصة في التكنولوجيا والرقمنة. هذه المبادرات يمكن أن تُسهم في تطوير البنية البشرية وتعزيز الشراكة بين الجزائر والصين.[2].(Algerie Presse Service, 2019)

[1] حسين قوادرة،مرجع سابق ،ص27

[2] سمون سالم وطرومة البشير, **واقع العلاقات التجارية الدولية,دراسة حالة الجزائر والصين,** مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة محمد بوضياف-المسيلة- الجزائر, 2022, ص 81

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال هذا الفصل أن العلاقات بين الجزائر والصين تتمتع بجذور تاريخية عميقة، حيث بدأ التعاون بين البلدين منذ فترات نضالهما ضد الاستعمار، مما جعلهما يتشاركان في قضايا أساسية مثل احترام وحدة التراب الوطني وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، بالإضافة إلى تبني سياسة عدم استخدام القوة لحل النزاعات وتفضيل العمل الدبلوماسي. على الرغم من أن البلدين قد تخلوا عن اللغة الثورية والشعارات الوطنية في بعض الأحيان، إلا أن هذه المبادئ لا تزال حاضرة في زياراتهما المتبادلة وفي خطابات قادتهما. تتجه العلاقات بين الجزائر والصين اليوم نحو تعزيز التعاون الاقتصادي، حيث يسعى البلدان إلى زيادة التبادل التجاري بينهما لتلبية احتياجات المواطن الجزائري من مختلف السلع، فضلاً عن تشجيع الاستثمارات الصينية في الجزائر، خاصة في قطاعات مثل الأشغال العامة والبنية التحتية.

الخاتمة

في الختام، يمكننا أن نستنتج أن الصين، بعد أن أصبحت إحدى القوى الكبرى في العالم بفضل السياسات التي تبنتها في مجال الإصلاح والانفتاح منذ أواخر القرن الماضي، سعت إلى تعزيز دورها في السياسة الدولية وتوسيع علاقاتها مع مختلف الدول، بما في ذلك الدول المتقدمة والدول النامية، بعد فترة من الانغلاق. الصين أدركت أن تحقيق التقدم والازدهار لا يتحقق إلا بتعزيز قوتها الاقتصادية، وهو ما جعلها تتحول إلى إحدى أكبر القوى الاقتصادية في العالم.

العلاقة بين الجزائر والصين تشترك مع العديد من الدول العربية والإفريقية في العديد من الجوانب، حيث تجمع بين التعاون المتين في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مقارنة بالعلاقات المتذبذبة التي تشهدها الصين مع دول أخرى مثل الولايات المتحدة أو روسيا. أما الاستراتيجية الصينية مع الجزائر، فتركز على زيادة الاستثمارات الصينية في مختلف القطاعات الاقتصادية، مثل البناء، السيارات، والنفط، بالإضافة إلى التبادل التجاري والمساعدات.

ومن أهم المشاريع التي ستساهم في تعزيز هذه العلاقة، مبادرة الحزام والطريق الصينية التي انضمت إليها الجزائر. هذه المبادرة ستفتح آفاقًا كبيرة للجزائر من حيث الاستثمارات الصينية، ودعم التنمية المستدامة، وخلق فرص عمل جديدة. كما أن الجزائر مطالبة بتوسيع التعاون في المجالات العلمية والتكنولوجية، حيث يمكنها الاستفادة من تجربة الصين في هذا المجال لتطوير اقتصادها وتحديث بنيتها التحتية.

من الضروري أيضًا أن تبذل الجزائر جهودًا في إزالة المعوقات التي قد تعترض التعاون مع الصين، مثل الفساد، وتوضيح للرأي العام الجزائري أن الصين تعتبر من الدول المتقدمة القادرة على تقديم الدعم في جميع المجالات. في المقابل، ينبغي على السلطات الصينية أن تُوجه جالياتها في الجزائر لاحترام القوانين المحلية والثقافة الجزائرية.

وبالاستناد إلى هذه الدراسة، يتضح أن هناك أرضية واسعة لتطوير العلاقات بين البلدين في المستقبل. ومن التوصيات التي يمكن تقديمها للجزائر هي تعزيز مشاركتها في المنتديات الإفريقية والعربية الصينية، وتوسيع تعاونها مع الدول النامية. من خلال هذه الاستراتيجيات، يمكن للجزائر أن تتحول إلى دولة رائدة في المنطقة، وأن تواجه التحديات العالمية بثقة، مع تقوية روابطها مع الدول العربية والإفريقية، مما يمكنها من امتلاك أدوات القوة التي تؤهلها لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع:

- ✓ سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين النظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، مصر، 1994.
- ✓ محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع مصر.
- ✓ عبد المنعم مبارك، محمود يونس، **اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 1996.
- ✓ موسى سعيد مطر، **التجارة الخارجية**، دار صفاء، الأردن، 2001.
- ✓ فؤاد محمد الصقار، **جغرافية التجارة الدولية**، منشأة المعارف الاسكندرية، الطبعة الثالثة 1997.
- ✓ محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، اثراء للنشر، الاردن ، 2010.
- ✓ حسين قوادرة، الإستراتيجية الصينة في منطقة مغاربية ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال 2017.
- ✓ مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشر، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2003.
- ✓ محمد زكي الشافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت،

دون سنة النشر.

- ✓ العلاقات الجزائرية الصينية، مثال للشراكة الإسترتيجية الشاملة الديبلوماسية، العدد 02، الجزائر 2017 .
- ✓ سكينة بن حمودة، **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009.
- ✓ جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، الطبعة الأولى، دار هومة للطباعة والتوزيع، الجزائر، دون سنة النشر.
- ✓ حسام علي داوود، أيمن أوخفيرة، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار الميسرة، الطبعة

الأولى، الأردن، 2002.

✓ محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الجار الجامعية، مصر، 1993.

✓ بايتس غيل، النجم الصاعد – الصين دبلوماسية أمنية جديدة، ترجمة، دلال أبو حيدر، لبنان: دار الكتاب العربي، 2009.

✓ كريس ألدين، الصين في إفريقيا شريك أم منافس؟ ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي،ط بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2009.

✓ شي جي بينغ حول الحكم والإدارة، ط1،(بكين: دار النشر باللغات الأجنبية،2014)

✓ سعيد بو شعر، **النظام السياسي الجزائري**، دار الهدى، الطبعة الثانية، الجزائر، 1993.

✓ منعم عمار، **الجزائر والتعددية المكلفة–الازمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية–**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 1999.

✓ غسان سلامة، **ديمقراطية من دون ديمقراطية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

✓ أحمد ثابت، **التعددية السياسية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990.

✓ على مفلح، محافظة ، العرب والعالم المعاصر، ط1،دار الشروق عمان 2009.

✓ علي حسين باكير، **دبلوماسية الصين النفطية "الأبعاد والانعكاسات"**، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010.

✓ كريس الدن، الصين في افريقيا شريك ام منافس؟، ترجمة، عثمان الجبالي المثلوثي، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2009.

✓ هادي محمد حسين برهم، التنافس الأمريكي الصيني في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة 1991–2010، الأردن دار زهران، 2010.

بناء الحزام الإقتصادي لطريق الحرير، المحاضرة الرئيس شي جينغ ينغ،في جامعة نيزار باييف، 07 سبتمبر 2013.

رسائل دكتوراه:

الصادق بوشنافة، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية "حالة مجمع صيدال**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

منى مسغوني، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة 1970-2001**، أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، 2005.

رسائل ماجيستير:

- ✓ شيخي حفيظة، **ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الإقتصاد العالمي "المنظمة العالمية للتجارة"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2012.
- ✓ على عطري، أهمية الطاقة ودورها في توجيه السياسة الخارجية للصين 1993،2007، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر،2008،2009.
- ✓ مسعود عليبي، **الرقابة على دستورية القوانين-دراسة مقارنة-**، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر، 2011.
- ✓ عبد السلام قريفة، **دور الجزائر في إطار المغرب العربي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.

مذكرات ماستر

- ✓ تركية صغير، **سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة 1990-2014**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي-، الجزائر، 2015.
- ✓ آمنة سماحي، **العلاقات الجزائرية الصينية**، مذكرة ماستر في العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، 2017.
- ✓ طرومة البشير وسمون سالم، **واقع العلاقات التجارية الدولية- دراسة حالة الجزائر والصين-** مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة- الجزائر، 2022.

المجلات:

- ✓ شفيقة حداد، الحضور الصيني في افريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة - التنافس في السودان انموذجا "مجلة دفاتر السياسية والقانون"، العدد 11، جانفي 2014.
- ✓ الحواس كعبوش، أفاق الشراكة الجزائرية الصينية، نحوى ميادين جديدة لتعزيز الشراكة الثنائية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، المجلة 12 العدد36،2021،06،16،01

✓ مستقبل العلاقات الصينية العربية، الصين بعيون عربية، العدد 03 ، مصر.
.2007،،15،06

✓ باهر مردان مضخور، استراتيجية الحزام الطريق الصينية القرن 21 مجلة دراسات دولية، العدد 67، 02،10،2016

✓ أحمد عزي، وافية تجاني، الحزام والطريق كأحد بدائل غندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي، مجلة اقتصاديات المالية والبنكية إدارة الأعمال، العدد02،جامعة الحاج لخضر باتنة 01، تاريخ النشر 12،12،2021.

✓ عبد النور بن هنتر، **اشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي "المستقبل العربي"**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 273، بيروت، نوفمبر 2001.

✓ حاكمي بوحفص، **الاصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر–المغرب–تونس**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد07، الجزائر، 2001.

✓ محمد حشمي، سامية ربيعي، **ستون سنة من العلاقات الصينية– الجزائرية**، المجلة العلمية

للبحوث الصينية المصرية، العدد 01، المجلد02، مصر، جانفي 2013.

✓ آبان تايلر، دبلوماسية الصين النفطية في افريقيا، "مجلة دراسات عالمية"، العدد 63، 2007. متاح على:https://www.abjjad.com/book/21895915668/

المواقع الإلكترونية:

✓ ديفيد شامبو، انماط القوة الداعمة الصينية على الرابط
https://raqeb.com/2015

✓ الجزائر تنضم الى طريق الحرير الجديدة للصين، متاح على:
https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2018/09/05

✓ خالد التزاني، الانتشار العسكري الأمريكي في افريقيا الدوافع والرهانات، " مجلة المستقبل العربي"، العدد 436، جوان 2015، ص 30، متاح على:
www.caus.org.lb/pdf/emagazineArticles/mustapda alsayad.khaled.pdf

✓ ياسر أبو حسن، التنافس الأمريكي الصيني في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على:

www.politics-dz.com/threads/altnafs-almnriki-alsini-fi-alqar alfrigi-byd-alxhrb.

✓ عبد الرحمان الشعيري، منظور العلاقات الاقتصادية الصينية المغاربية، متاح على: https://groups.google.com.

✓ سمية يوسفي، الزحف الصيني في الجزائر يقلق أوروبا، " صحيفة الخبر "، و سبتمبر 2015، متاح على:
www.elkhabar.com/press/article/89992/sthash-qFfs5H30.dpbs

✓ سفارة فرنسا في الجزائر، مقابلة رئيس الوزراء مع صحيفتي "الوطن" و"الخبر" و"موقع" كل شي عن الجزائر، متاح على: www.ambafrane.dz.org.

✓ حزب جبهة التحرير الوطني، الحرب الاقتصادية الصينو. فرنسية تشتعل حول الجزائر، متاح على: 3364 :www.pFin.org.dz/?p.

✓ صحيفة العرب، افريقيا مفصل " مزمن " في الصراع الأوربي الاميريكي الصيني، العدد 9518، 04/04/2014. متاح على: alarab.co.uk/?id=19376 "

✓ الجزيرة: الصين تنافس فرنسا في سوق الجزائر، متاح على:
www.aljazeera.net/news/ebusiness.

✓ عبد الحميد بن محمد، فرنسا والصين..صراع على الريادة التجارية بالجزائر، متاح على:
www.aljazeera.net/news/ebusines.

✓ هشام حدوم، الصين "تهزم" فرنسا للمرة الثانية في الجزائر، متاح على:
www.djazairess.com/elbilad /227401.

✓ الجزيرة، التوسع الصيني بالجزائر يعوقه انهيار النفط متاح على:
www.aljaeeera.net/news/ebusiness.

✓ عمارى عمار، فالي نبيلة، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية: كلية العلوم الاقتصادية (جامعة سطيف)، 20-21/10/2009. متاح على: eco.univ-setif.dz/seminars/financialcrisis/18.pdf،

✓ جينغ مين، هل الأزمة المالية تحول الصين الى قوة عظمى؟، "مجلة الناتو"، متاح على:

www.nato.int/docu/review/2009/Financialcrisis/Financial-Crisischina/AR/index.ht

✓ صباح نعوش، المشكلة المالية في الأزمة الصينية، متاح على: .www.aljazeera.net/news/ebusiness

✓ عادل حسن محمد أحمد، مستقبل العلاقات الصينية الافريقية، مركز العلاقات الدولية، متاح على: .WWW.ETCsudan.org/articles-reports/1021-africa-china-relotions

✓ التقشف: برنامج حكومي ذو طابع اقتصادي يستهدف الحد من الأسراف في زيادة الإنفاق على السلع الاستهلاكية وتشجيع الادخار والعمل على مضاعفة الإنتاج، علاجا لأزمة إقتصادية تمر بها البلاد (انظر: وليد أبو سليمان، ماهو التقشف؟، "العربي الجديد"، متاح على: .https://www.alaraby.co.uk/supplements

✓ ساسة بوست، هل سيدفع التقشف الجزائر الى العودة للاستدانة؟، متاح على: / .https://www.sasapost.com/Crisalgeria

✓ الريس جباري، الجزائر تبحث عن بدائل عن التقشف، صدى تحاليل عن الشرق الأوسط، متاح على: 64722/ Carnegieendowment.org/Sada.

الملخص:

تتناول هذه الدراسة مظاهر صعود الصين على الساحة الاقتصادية، واستراتيجياتها في توظيف القوة الناعمة لتعزيز نفوذها العالمي. كما تبحث في الأسباب الكامنة وراء التحول الصيني السريع إلى قوة عظمى، ومدى تأثير هذا التحول على موازين القوى الدولية، لا سيما من خلال زعزعة النفوذ الأمريكي في عدة مناطق. وقد دفع احتياج الصين المتزايد للموارد الطبيعية إلى تعزيز علاقاتها مع الدول النامية، وخاصة الإفريقية منها، وعلى رأسها الجزائر. وقد شهدت العلاقات الجزائرية–الصينية تطورًا ملحوظًا منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، سواء من حيث الاستثمارات أو التبادل التجاري، وتوسعت لتشمل مجالات متعددة كالثقافة والسياحة والصحة. ويُتوقع أن يُحدث انضمام الجزائر إلى مبادرة "الحزام والطريق" أثرًا كبيرًا على مستقبل التعاون بين البلدين.

Abstract :

This study examines the dimension of China's rise on the economic front, along with its strategic use of soft power to expand its global influence. It investigates the underlying factors that contributed to China's rapid transformation into a global power and its impact on the international balance of power, particularly in challenging U.S. interests across various regions. Driven by an increasing need for natural resources, China has strengthened its ties with developing countries, especially in Africa—with Algeria playing a key role. Algerian-Chinese relations have witnessed significant growth since the early 21st century, marked by rising investment and trade, and expanding into other areas such as culture, tourism, and healthcare. Algeria's accession to the Belt and Road Initiative is expected to have a substantial impact on the future of bilateral cooperation between the two nations.